AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الثانية والثلاثون

أديس أبابا، إثيوبيا، 10-11 فبراير 2019

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/6 (XXXI)

التقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في أفريقيا

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

أولا. مقدمة

1. يتم تقديم هذا التقرير لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي عملاً بالمادة 7 (ف) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. يغطي التقرير الفترة الممتدة من الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عقدت في نواكشوط، موريتانيا، يومي 1 و2 يوليو 2018 حتى الدورة العادية الثانية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد المقرر عقدها في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 10 و11 فبراير 2019.

2. يغطي التقرير الأنشطة التي اضطلع بها مجلس السلم والأمن خلال الفترة قيد الاستعراض ويقدم لمحة عامة عن وضع السلم والأمن في القارة فيما يتعلق بأوضاع النزاعات والأزمات في مختلف الأقاليم الجغرافية وكذلك وضع تنفيذ مختلف القضايا الرئيسية على الصعيد القاري في إطار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن.

ثانيا. أنشطة مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي

3. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المجلس جهوده في معالجة أوضاع النزاعات والأزمات وكذلك قضايا السلم والأمن المواضيعية، بما يتمشى مع ولايتها المنصوص عليها في البروتوكول الخاص به. كما أوفد بعثات ميدانية إلى بعض مناطق النزاعات في القارة.

4. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس 37 اجتماعا حول الأوضاع في البلدان التالية: بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور (السودان)، غينيا بيساو، ليبيا، مدغشقر، مالي/الساحل، الصومال، جنوب السودان. بحث المجلس أيضا أنشطة فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي للسودان وجنوب السودان والقرن الأفريقي، وعملية الانسحاب الجارية لعملية الأمم المتحدة المختلطة في دارفور، وتنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، ومواءمة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في إطار القوة الإفريقية الجاهزة، وولاية القوة المتعددة الجنسيات المشتركة التي تقاتل جماعة بوكو حرام الإرهابية، والاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش والتكيف في المناطق المتضررة من حركة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، ومشروع السياسة بشأن السلوك والانضباط في عمليات دعم السلام، ومشروع القرار بشأن التمويل المستدام لعمليات دعم السلام الأفريقية، وكذلك مشروع سياسة الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي في عمليات دعم السلام والاستجابة له. وبالنسبة للمسألتين الأخيرتين، تناولهما المجلس بناءً على طلب من اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن المنعقد في أديس أبابا، في 12 أكتوبر 2018.

5. عقد المجلس أيضا اجتماعات حول قضايا مواضيعية وهي القضاء على زواج الأطفال، السلم والأمن والازدهار وتبني قيمة الديمقراطية والحكم: هل الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم ملائم؟، أولويات الأمن في أفريقيا تمشيا مع أجندة 2063، الإطار القاري لمنع النزاعات في أفريقيا، "دور المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام على المستوى المجتمعي"، احتفاءً بالذكرى السنوية الثامنة عشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، المبادرات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل: تعزيز التنسيق والملكية في مجال السلم الأفريقي، الأمن وجهود إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، الشباب والسلم والأمن في أفريقيا، مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا. وقد تم اعتماد ونشر بيانات وبيانات صحفية في ختام

جميع الاجتماعات التي ناقش المجلس خلالها قضايا موضوعية. وبالإضافة إلى ذلك، تبادل المجلس وجهات النظر مع الأمين العام للأمم المتحدة حول السلام والأمن في أفريقيا وتلقى إحاطة من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران عن تقارير استعراضية لبلدان مختلفة في إطار عملية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

6. خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس اجتماعه التشاوري السنوي الثاني عشر مع مجلس الأمن للأمم المتحدة في 19 يوليو 2018 في نيويورك، الذي سبقته حلقة دراسية مشتركة بين المجلس ومجلس الأمن في 18 يوليو 2018. وخلال الاجتماع، تبادل المجلس ومجلس الأمن وجهات النظر حول حالات النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وكذلك حول القضايا المواضيعية مثل تمويل عمليات دعم السلام المأذون والمصرح بها من قبل الاتحاد الإفريقي والإصلاحات المؤسسية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: التداعيات على شراكتهما وإسكات الأسلحة في أفريقيا. وفي 23 أكتوبر 2018، عقد المجلس اجتماعه التشاوري السنوي الحادي عشر مع اللجنة السياسية والأمنية الأوروبية في بروكسل، حيث سبقته الحلقة الدراسية المشتركة الرابعة في 22 أكتوبر 2018. وقد أتاحت الحلقة الدراسية المشتركة الفرصة للتبادل غير الرسمي لوجهات النظر حول تعزيز التعاون في الجوانب التي نوقشت في المحافل المتعددة الأطراف والتمويل المستدام لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي تأذن بها الأمم المتحدة وحول التعاون في مجال منع النزاعات والوساطة. ركز الاجتماع التشاوري السنوي المشترك على التقدم المحرز في حل أوضاع النزاعات/الأزمات وتهديدات السلام والاستقرار في مالي/الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال وبوروندي.

7. في 4 سبتمبر 2018، عقد المجلس اجتماعه الـ 793 بصورة علنية للاحتفال بشهر العفو الأفريقي لتسليم وجمع الأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة، عملا بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.645 (XXIX) الصادر عن دورته العادية التاسعة والعشرين. شارك في الاحتفال جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والشركاء والمنظمات/المؤسسات الدولية. وخلال الجلسة المفتوحة، شدد المجلس والمشاركون على أن الاحتفال بشهر العفو الأفريقي يساهم بشكل كبير في تحقيق هدف إسكات المدافع وبناء مجتمعات سلمية في جميع أنحاء القارة. وشجعوا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الاحتفال بشهر العفو الأفريقي، ليس فقط على المستويات العليا من الحكومة، ولكن أيضاً لضمان نشر الرسالة على أصحاب المصلحة في المجتمع المدني ووسائل الإعلام في جميع أنحاء القارة.

8. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد المجلس ثلاث بعثات ميدانية. أُوفدت البعثة الميدانية الأولى إلى غينيا بيساو يومي 27 و28 يوليو 2018 لجمع معلومات مباشرة على الأرض والتعبير عن الدعم والتضامن مع شعب وحكومة غينيا بيساو في التحضير للانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في نوفمبر 2018. ناشد وفد المجلس جميع أصحاب المصلحة وضع المصلحة والرفاهية الجماعية لشعب غينيا بيساو فوق جميع الاعتبارات الأخرى وشجع جميع أصحاب المصلحة على حل خلافاتهم السياسية من خلال الوساطة والمصالحة بحسن نية وبشعور عال من المسؤولية.

9. أُوفدت البعثة الميدانية الثانية إلى مملكة ليسوتو في الفترة من 26 إلى 30 أغسطس 2018 لتقييم نشر البعثة الوقائية لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو في إطار القوة الأفريقية الجاهزة. وخلال الزيارة، لاحظ المجلس أن الانتشار السريع الناجح للبعثة الوقائية في مملكة ليسوتو في إطار القوة الأفريقية الجاهزة ينبغي أن يكون مثالا تقتدي به الترتيبات الإقليمية الجاهزة الأخرى.

10. أُوفدت البعثة الميدانية الثالثة إلى جمهورية الصومال الاتحادية يومي 27 و28 نوفمبر 2018. وخلال هذه البعثة، زار المجلس مقديشو واثنتين من مناطق انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي وهما بايدوا في القطاع 3 وبلدوين في القطاع 4. وفي كلا القطاعين، تلقى وفد المجلس أيضًا إحاطات شاملة من ممثلي بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي هذين القطاعين، أُتيحت الفرصة أيضاً للوفد للتشاور مع رئيس الولاية الجنوبية بالنيابة ورئيس ولاية هيربشبيلي بالإضافة إلى ممثلين كبار آخرين من الولايتين الفيدراليتين اللتين تمت زيارتهما وأصحاب المصلحة الآخرين ومن بينهم مرشحون للانتخابات الرئاسية الإقليمية القادمة. في الصومال، أشار المجلس إلى التقدم المحرز نحو تعزيز المكاسب في تحقيق الاستقرار في الصومال. كما لاحظ المجلس استمرار التوتر السياسي بين الحكومة الاتحادية الصومالية وبعض الولايات الاتحادية الأعضاء ولاسيما أن الوضع قد يؤثر سلبًا على المكاسب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تم تحقيقها بصعوبة في البلاد. شدد المجلس على الحاجة الملحة للتعاون البناء والحوار الحقيقي بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء كالنهج المجدي الوحيد للتعامل مع أي خلافات قد تقع في انتظار اعتماد دستور اتحادي نهائي سيوضح أكثر العلاقات ين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء.

11. خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى حول السلام والأمن في أفريقيا: مساعدة الأعضاء الأفريقيين القادمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة على التحضير للتصدي لقضايا السلام والأمن في القارة في نيروبي، كينيا، يومي 13 و14 ديسمبر 2018. شاركت في الحلقة الدراسية البلدان التالية: الدول الأعضاء الـ15 في مجلس السلم والأمن وإثيوبيا (إحدى الدول الأعضاء الثلاث في مجلس الأمن المنتهية ولايتها) وغينيا الاستوائية (أحد الأعضاء الأفريقيين الثلاثة الحاليين في مجلس الأمن) بالإضافة إلى جنوب أفريقيا (العضو القادم). أتاحت الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى فرصة للمشاركين للمناقشة وتبادل الآراء بشأن وضع السلم والأمن في القارة، فضلا عن الوقوف على التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ التفويض الممنوح لها من قبل أفريقيا في مجلس الأمن للأمم المتحدة لضمان قيام البلدان الثلاث بالتنسيق الفعال واتخاذ إجراءات قوية في الترويج للمواقف الأفريقية المشتركة بشأن قضايا السلام والأمن على مستوى مجلس الأمن للأمم المتحدة. وتُرفق نتائج الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى السادسة بهذا التقرير بوصفها الملحق الأول لكي يوافق عليها المؤتمر.

12. عقد المجلس خلوته الحادية عشرة في القاهرة، مصر، في الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2018 لتقييم حالة تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم بهدف تعزيز تنفيذ هذين الصكين الرئيسيين ووضع أساس متين لإصلاح المجلس، على النحو المطلوب في مقرر المؤتمر رقم [Assembly / AU.Dec.635] الصادر في يناير 2017.

13. في إطار دعم أنشطة المجلس، ظلت بعض الهيئات الفرعية/اللجان الفرعية التي أنشأها المجلس بموجب المادة 8 (5) من بروتوكوله وهي لجنة الخبراء ولجنة الأركان العسكرية تجتمع في مناسبات مختلفة لتنفيذ مهامها بناء على تعليمات من المجلس.

14. تجدر الإشارة إلى أن أعضاء المجلس الذين تستغرق مدة ولايتهم ثلاث سنوات والذين تم انتخابهم في يناير 2016 وبدأوا مباشرة مهامهم في 1 أبريل 2016، ستنتهي ولايتهم في 31 مارس 2019 تمشيا مع ممارسة المجلس. وبناءً على ذلك، سينتخب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، عملا بالتفويض الممنوح له من قبل المؤتمر، خمسة أعضاء جدد للمجلس لولاية مدتها ثلاث سنوات خلال دورته العادية الرابعة والثلاثين المقرر يومي 7 و8 فبراير 2019 في أديس أبابا.

ثالثا. <u>وضع السلم والأمن في أفريقيا</u>

ألف. أوضاع النزاعات والأزمات في أفريقيا

1) شمال أفريقيا

15. أعربت الدورة العادية الحادية والثلاثون للمؤتمر المنعقدة في نواكشوط، موريتانيا، في يوليو 2018، عن بالغ قلقها إزاء استمرار الوضع الأمني في ليبيا، مما يزيد من إطالة أمد معاناة الشعب الليبي. ويجدر الذكر أن المؤتمر قد أحاط علما بالجهود المبذولة على المستويات الإقليمية والقارية والدولية لإيجاد حل دائم للوضع بهدف تعزيز المصالحة الوطنية واستكمال العملية الانتقالية المستمرة في ليبيا بشكل ناجح. ورحب المؤتمر بتنظيم البلدان المجاورة واللجنة الرباعية والأمم المتحدة وشركاء آخرين اجتماعات بشأن ليبيا. وأجاز المؤتمر أيضا استنتاجات الاجتماع الوزاري المنعقد في أديس أبابا في 17 أبريل 2018، ورحب بنتائج المؤتمرالدولي حول ليبيا المنعقد برعاية الأمم المتحدة في 29 مايو 2018 في باريس. وأحاط المؤتمر علما أيضا بالتزام القادة الليبيين بإرساء أساس دستوري، واعتماد قوانين انتخابية، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية فضلا عن مؤتمر سياسي شامل. ودعا المؤتمر إلى تنظيم منتدى للمصالحة الوطنية بين الأطراف الليبية، برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، في أغسطس 2018، بهدف تهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات ناجحة وسلمية.

16. خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل الاتحاد الأفريقي جهوده، بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الليبيين والشركاء الدوليين، بهدف التوصل إلى حل دائم للنزاع في ليبيا، حيث شارك في عدد من الاجتماعات والمنتديات الدولية تم تنظيمها لمعالجة الوضع. شارك الاتحاد الأفريقي أيضا في مؤتمر باليرمو الدولي، وهو اجتماع للدول المجاورة لليبيا تم عقده في الخرطوم.

17. خلال الفترة قيد الاستعراض، حاول بعض أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة التوصل إلى اتفاق لإعادة هيكلة مجلس الرئاسة لكن لم تنجح جهودهم. إن الجهود جارية لإقناع المقاطعين بالعودة إلى المجلس. وفي غضون ذلك، بذلت مصر جهودًا لتوحيد الجيش الوطني الليبي. وتبذل السلطات الليبية أيضاً جهودا، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لتنفيذ الترتيبات الأمنية لمنطقة طرابلس الكبرى. أيد مؤتمر باليرمو خطة الأمم المتحدة لإجراء الانتخابات العامة في ربيع عام 2019 وأيد عقد المؤتمر الوطني في يناير 2019. ووفقا للأمم المتحدة، بدأت الاستعدادات للمؤتمر في معظم أنحاء البلاد. ومع ذلك، فقد أثيرت أسئلة حول تاريخ المؤتمر والمشاركين فيه ونتائجه المحتملة. ومن جانبه، أكد رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة أن الانتخابات ستجرى بحلول نهاية عام 2019.

18. ظل الوضع الأمني في ليبيا متوترا في معظم أنحاء البلاد، لا سيما في العاصمة طرابلس حيث أدت المواجهات المسلحة بين الميليشيات المتناحرة إلى خسائر في الأرواح وتدمير للممتلكات في أغسطس وسبتمبر 2018. وشهدت هذه الفترة أيضا عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي نفذ هجمات مميتة وأعلن مسؤوليته عن هجومين رئيسيين استهدفا شركة النفط الوطنية في سبتمبر ووزارة الخارجية في ديسمبر 2018. وفي جنوب ليبيا، تعمل الجماعات المتطرفة والعصابات الإجرامية بكل حرية. وتشمل المجموعات تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. وهما متورطان في حوادث الاختطاف والغصب والقتل، كما ينخرطان في عمليات تهريب واتجار. وتمتد عملياتهما خارج حدود ليبيا إلى الدول المجاورة والمنطقة بأسرها.

19. وعلى هذه الخلفية، قد يحيط المؤتمر علما بالجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ليبيا، تمشا مع أحكام اتفق الصخيرات الذي وقعته الأطراف الليبية في عام 2015 في الصخيرات، المغرب، باعتباره الإطار السياسي الوحيد الذي يوفر طريقا للمضي قدما. وقد يرغب المؤتمر في مناشدة مفوضية الاتحاد الإفريقي تسريع الجهود لعقد مؤتمر دولي في أديس أبابا في

عام 2019 تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمعالجة مسألة المصالحة في ليبيا. وقد يحيط المؤتمر علما أيضا باستنتاجات المؤتمر الدولي الذي عقد في باليرمو، الصقلية، والذي دعا إلى عقد المؤتمر العام وإجراء الانتخابات في ربيع عام 2019 على أساس دستوري راسخ وقوانين انتخابية. وقد يحيط المؤتمر علما كذلك باستنتاجات الاجتماع الوزاري للبلدان المجاورة لليبيا المعقود في الخرطوم في 29 نوفمبر 2018. وقد يعرب المؤتمر، مرة أخرى، عن التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة العمل مع أصحاب المصلحة الليبيين والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين للبلاد. وفي هذا الصدد، قد يود المؤتمر الإشادة بجهود الجيش الوطني الليبي لاستعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

2) **المحيط الهندي**

20. شهد الوضع في مدغشقر تنظيم الانتخابات الرئاسية يومي 7 نوفمبر و19 ديسمبر 2018. وقد أمكن تنظيم الانتخابات الرئاسية بفضل عدد من تدابير الدعم التي اتخذها الاتحاد الأفريقي للتغلب على كثير من التحديات، بما في ذلك قرار رئيس المفوضية إيفاد السفير رمضان العمامرة، ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لإسكات المدافع في أفريقيا، إلى مدغشقر من 27 مايو إلى 4 يونيو 2018 ومن 5 إلى 11 سبتمبر 2018، في محاولة لتجنب اندلاع أزمة سياسية جديدة في البلاد والتشكيك في العملية الانتخابية. وقد أتاحت المساعي الحميدة التي اتخذها الممثل السامي إلى جانب جميع مبادرات أصحاب المصلحة في مدغشقر الفرصة لتقريب مواقف أصحاب المصلحة بشأن تهيئة الظروف المواتية لعملية انتخابية حرة ونزيهة. ومن المهم ملاحظة أن جهود الممثل السامي للاتحاد الأفريقي قد ساعدت على إعادة العملية الانتخابية إلى مسارها بحيث لم يكن من الممكن الرجوع عنها.

21. وفي وقت لاحق، استقال رئيس جمهورية مدغشقر هاري مارسيال جانورامبيامينا في 7 سبتمبر 2018 عملا بدستور مدغشقر. وتم تعيين رئيس مجلس الشيوخ، السيد ريفو راكوتوفاو في نفس اليوم من قبل المحكمة الدستورية العليا، رئيسا لجمهورية مدغشقر بالنيابة. وفي هذا السياق، أفاد رئيس المفوضية بعثة لمراقبة الانتخابات تابعة للاتحاد الأفريقي إلى مدغشقر من 30 أكتوبر إلى 9 نوفمبر 2018 بقيادة السفير رمضان العمامرة وذلك لمراقبة التقدم المحرز في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 7 نوفمبر 2018. ومن المهم التأكيد على أن التصويت جرى في بيئة تتسم بالهدوء والشفافية والسلم.

22. في 17 نوفمبر عام 2018، أصدر رئيس المفوضية بيانا حول العملية الانتخابية في مدغشقر، أحاط فيه علما بالنتائج الأولية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، التي أعلنت عنها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في 17 نوفمبر 2018 وأكد مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة تقدم الدعم للجهات الفاعلة والشعب في مدغشقر لاستكمال العملية الانتخابية. ومن جانبه، بحث مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الـ809 المعقود في 21 نوفمبر 2018 الوضع في مدغشقر. ورحب، من بين أمور أخرى، بالتطور الإيجابي للوضع في مدغشقر، وخاصة التنظيم الناجح للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 7 نوفمبر 2018.

23. وفقا للنتائج الرسمية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي أعلن عنها في 28 نوفمبر 2018 من قبل المحكمة الدستورية العليا، حصل المرشح أندري نيرينا راجولينا على 39.23 ٪ من الأصوات، يليه المرشح مارك رافالومانانا بنسبة 35.35 ٪ من الأصوات المدلى بها. وجرت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 19 ديسمبر 2018، للفصل بين المرشحين الأثنين. في 8 يناير 2019، أعلنت المحكمة الدستورية العليا النتائج النهائية للجولة الثانية وأُعلن السيد راجولينا الفائز في الاقتراع. وتقبل رافالومانانا، الذي كان المنافس، نتائج الاقتراع وهنأ السيد راجولينا. وأصدر رئيس المفوضية بيانا في 8 يناير 2019 حيث هنأ، من بين أمور أخرى، السيد راجولينا

على انتخابه. وقد تم تنصيب الرئيس المنتخب في 19 يناير 2019. وحضر حفل الافتتاح رئيس اللجنة، يرافقه الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا.

24. في هذا الإطار، قد يود مؤتمر الاتحاد، من جملة أمور أخرى، أن يهنئ الشعب الملغاشي وأصحاب المصلحة على حسن سير الانتخابات الرئاسية بطريقة هادئة ومنظمة وسلمية، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم مدغشقر في تنظيم الانتخابات التالية. فضلا عن تحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للبلد، بغية تعزيز السلام والاستقرار الدائمين في مدغشقر. وقد يود مؤتمر الاتحاد أن يثني على مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الممثل السامي المعني بإسكات البنادق في أفريقيا، السفير رمطان لعمامرا، والممثل الخاص لرئيسة مدغشقر، السيدة هاوا أحمد يوسف، على نشر جهود لا تكل في البحث عن السلام والاستقرار في مدغشقر.

25. لا تزال الحالة في جزر القمر تتسم بمواصلة المواجهة بين الحكومة والمعارضة بشأن تنفيذ الإصلاحات الدستورية والمؤسسية الجارية، والتي بدأتها الحكومة. وفي هذا السياق، أوفد رئيس المفوضية، بناء على طلب رئيس جزر القمر، إلى موروني، في الفترة من 11 إلى 16 سبتمبر 2018، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات المدافع في أفريقيا، السفير رامطان لعمامرا، للترويج للحوار بين أصحاب المصلحة القمريين.

26. بفضل جهود التسهيل التي بذلها الممثل السامي، قبلت جميع الأطراف التي تم التشاور معها الحوار، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وأثناء إقامته في جزر القمر، عقدت ثلاث جلسات للحوار بين جزر القمر، تحت إشرافه. وعقدت دورات أخرى بعد مغادرة الممثل السامي. وفي ضوء الحوار بين جزر القمر، اجتمع رئيس اتحاد جزر القمر مع زعيم المعارضة، في 18 سبتمبر 2018، لمناقشة متابعة الحوار. وقبل مغادرته جزر القمر، أتيحت الفرصة للممثل السامي للاتحاد الأفريقي مناقشة الأمر مع الرئيس أزالي وتقديم خطاب وسبعة (7) مقترحات كتدابير لسد فجوة الخلافات. وأكد الرئيس للممثل السامي أنه سينفذها.

27. مع ذلك، أُحرز تقدم ضئيل في تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه. وفي هذا الإطار، انسحبت المعارضة القمرية من الحوار في 2 ت أكتوبر 2018، مبررة انسحابها، من بين أمور أخرى، بعدم الإخلاص والرغبة الحقيقية.

28. علاوة على ذلك، نظم حاكم جزيرة أنجوان، الدكتور عبده سلامي، في 25 أكتوبر 2018، مظاهرة كانت ستعقد لمدة 3 أيام متتالية، من بين أشياء أخرى، "احتجاجًا، مرة أخرى، على الاستفتاء الدستوري في 30 يوليو والتجاوزات الدكتاتورية للنظام القائم". وقد تحولت المظاهرة إلى اشتباكات مباشرة بين قوات الأمن الحكومية والمتظاهرين.

29. في بيان صدر في 16 أكتوبر 2018، حث رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، من جملة أمور أخرى، جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي عمل من المرجح أن يزيد من حدة التوتر الحالي.

30. في 20 أكتوبر 2018، شنت القوات المسلحة القمرية هجوما على الجماعات المسلحة المعارضة للرئيس أزيل، الذي كان يحتل منذ 15 أكتوبر، مركز مدينة موتسامودو، عاصمة جزيرة أنجوان. ومكنهم الهجوم من استعادة هذه المدينة.

31. في 21 أكتوبر 2018، استسلم حاكم جزيرة أنجوان لقوة الشرطة القمرية ووضع قيد الإقامة الجبرية. على الرغم من استمرار الاختلاف في وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة، أصدر الرئيس آزالي مرسوما في 24 ديسمبر 2018، لانتخاب رئيس الاتحاد وحكام الجزر، المقرر

إجراؤه في 24 مارس 2019 للجولة الأولى و 21 أبريل 2019 للجولة الثانية. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية للانتخابات في جزر القمر نشرت قائمة المرشحين للانتخابات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المعارضة في جزر القمر قدمت في 17 يناير 2019 نداء لتأمين ومراقبة الانتخابات الرئاسية المقبلة من قبل المجتمع الدولي.

32. بالنظر إلى الدور التاريخي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في جزر القمر، ولا سيما كضامن للاتفاق الإطاري للمصالحة في جزر القمر، الموقّع في فومبوني، في 17 فبراير 2001، ينبغي أن يضاعف الأخير، ولا سيما مجلس الأمن والأمن، جهوده من أجل البحث عن سبل ووسائل لتجنب تجدد النزاع في جزر القمر وانفجار الأرخبيل. ويجوز لمؤتمر الاتحاد، على وجه الخصوص، أن يحث جميع الأطراف على استئناف الحوار مع المعارضة بهدف، في جملة أمور، الاتفاق على طرائق تنفيذ الإصلاحات الدستورية والمؤسسية والانتخابات المقبلة ومناشدة جميع أصحاب المصلحة في جزر القمر، الامتناع عن أي عمل من المرجح أن يزيد التوتر الحالي. كما يجوز للمؤتمر أن يشجع رئيس المفوضية على الشروع دون إبطاء في إجراء مشاورات متعمقة مع شركاء الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والشركاء الدوليين الآخرين حيثما يكون ذلك مناسباً، بهدف تنسيق أعمالهم في جزر القمر لإتاحة الفرصة لأوسع توافق ممكن قبل الانتخابات.

3) **القرن الأفريقي**

33. منذ يوليو 2018، استمر **الصومال** في إظهار تقدم ملموس. ومع ذلك، فقد واجه هذا التقدم تحديات بسبب المواجهة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء الاتحادية، وتفاقمت بسبب التوترات الناجمة عن العملية الانتخابية التي جرت في ولاية الجنوب الغربي. وعلاوة على ذلك، في 8 سبتمبر 2018، خلال الاجتماع الثالث لمجلس التعاون بين الولايات في كيسمايو، أعلنت الولايات الأعضاء الاتحادية تعليق في العلاقات مع الحكومة الاتحادية، مستشهدة بالتدخل السياسي وفشل الحكومة الفيدرالية في إنجاز الاتفاقيات الرئيسية. وقد أدى ذلك إلى بذل جهود متضافرة من جانب مجلس الشيوخ الصومالي، ومكتب الرئيس، وأصحاب المصلحة الآخرين لمحاولة التوسط في الجمود السياسي.

34. قد تم بذل جهود مماثلة لنزع فتيل التوترات في ولاية ساوث ويست من أجل إجراء الانتخابات المتأخرة التي كان من المقرر إجراؤها في نوفمبر. وخلال ذروة التوترات التي أدت إلى تأجيل الانتخابات أربع مرات، في 13 ديسمبر، اعتقلت السلطات الصومالية مختار روبو، وهو مرشح رئاسي في انتخابات الولاية، متهمة إياه بعدم الامتثال الكامل لشروط عفوه مع الحكومة الاتحادية و تهدد أمن بايدوا عن طريق نشر الأسلحة والميليشيات.

35. على الرغم من الأزمة السياسية المستمرة، ركزت الصومال على بناء السلام وأولويات بناء الدولة، ولا سيما في مجالات النظام الاتحادي والمراجعة الدستورية والتحضير للانتخابات العامة وتشجيع حل النزاع. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعميق الفدرالية، واصلت الحكومة الاتحادية والدول الأعضاء الاتحادية العمل على المستوى الفني. وفي ديسمبر 2018، التقى أعضاء اللجنة الفنية للتفاوض بشأن النظام الاتحادي في مقديشو مع وزارة الشؤون الدستورية ووزارة المالية لمناقشة الفيدرالية المالية. وفي حين أن الجهود المبذولة لوضع اللمسات الأخيرة على مراجعة الدستور بحلول نهاية عام 2018 لم تتحقق، فقد عقد رئيس الوزراء حسن خاير اجتماعا رفيع المستوى حول السياسة الشاملة في 1 أكتوبر. ولوحظ خلال الاجتماع وجود جهود تعاونية مستمرة بشأن عملية مراجعة الدستور على المستوى الفني. ولا يزال التقدم نحو ضمان إجراء انتخابات شاملة مقررة في 2020 / 21 قابلاً للتحقيق. وفي شهر نوفمبر قدمت وزارة الشؤون الداخلية الاتحادية والمصالحة مشروع قانون للانتخابات إلى مجلس الوزراء. وقد بذلت الحكومة الاتحادية جهوداً مماثلة لتشجيع حل النزاع. وفي سبتمبر عقدت وزارة الشؤون الداخلية الاتحادية والمصالحة دورتها الأولى من الاجتماعات التشاورية كجزء من تطوير إطار المصالحة الوطنية.

36. بالإضافة إلى الصومال، ينصب تركيز الحكومة الاتحادية على تعزيز علاقاتها الدبلوماسية داخل القرن الأفريقي، ولاسيما في سياق التطورات الإقليمية الإيجابية الجارية. وقد أدت الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات الإقليمية إلى أن يكون الصومال جزء من الاتفاق الثلاثي مع إثيوبيا وإرتريا. وكجزء من الترتيبات الثلاثية، سوف يركز الصومال على بناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وثيقة بغرض المساهمة في تعزيز السلم والأمن على الصعيد الإقليمي.

37. بصرف النظر عن التقدم الجاري، فإن الوضع الأمني في الصومال يظل مصدر قلق، حيث لا تزال مجموعات الشباب تشكل تهديدا للسلم والأمن، هذا إلى جانب الصعود التدريجي للدولة الإسلامية. وفي مقديشيو، بالرغم من الخصومات العنيفة الجارية بين الشباب والدولة الإسلامية، فإن كلا المجموعتين نفذتا اغتيالات مستهدفة. ففي سبتمبر، نفذت حركة الشباب هجوماً بالأجهزة المتفجرة اليدوية المحمولة على السيارات ضد فرضية مفوض المنطقة في هويولواغ، مما أسفر عن مقتل

أربعة أشخاص واستهداف قافلة عسكرية إيطالية بالقرب من وزارة الدفاع في مقديشو في أكتوبر. وعلاوة على ذلك، في 2 يناير 2019، وفي علامة على حدوث تحول محتمل في التكتيكات، شنت حركة الشباب سلسلة من هجمات المورتر ضد مخيم بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشيو وهبطت في الغالب داخل مجمع بعثة الأمم المتحدة. وفيما وراء مقديشو، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة مع تزايد نشاط حركة الشباب من خلال استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تستهدف كل من قوات الأمن وقوات الأمن التابعة للبعثة. وكان هذا في الغالب ضد القوافل في مناطق جوبا الوسطى، وجوبا السفلى، وجيدو، وهيران، وباي.

38. على الرغم من الوضع الأمني المتقلب في جميع أنحاء الصومال، لا يزال التخطيط الانتقالي يسجل تطورات إيجابية. وشمل ذلك نقل المسؤوليات الأمنية في ملعب مقديشو من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية في أغسطس 2018. وفي ديسمبر 2018، وبدأت الاستعدادات لبعثة الاتحاد الأفريقي في تسليم الأكاديمية العسكرية بنقل 157 جنديا بوروندي إلى قاعدة جديدة في جوهر حيث سيدعمون تنفيذ خطة الانتقال في إطار مبادرة هير شابل. وبينما يجري التخطيط حاليا لمسار الإمداد الرئيسي في مقديشو - بايدوا وإعادة احتلال ليغو من جديد بسبب الحالة في جنوب غرب البلاد، فإن الجهود الرامية إلى نقل التخطيط والتنفيذ للمرحلة الانتقالية في شابيلي السفلى جارية حاليا. وتقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي حاليًا بتنفيذ عملية سحب القوات الإضافية البالغ عددها 1000 جندي بحلول 28 فبراير 2019، وفقًا لقرار مجلس الأمن 2431 (2018) الذي تم تبنيه في 30 يوليو 2018.

39. استمر المسار الاقتصادي للصومال في إحراز تقدم، لا سيما مع التزام الحكومة الاتحادية بالإصلاحات. وقد أدى التقدم في هذا المجال إلى تمكين الصومال من الحصول على دعم مباشر للميزانية وإطلاق استراتيجية إنمائية للبنك الدولي. وكجزء من دعم الميزانية، ستتلقى الصومال 100 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي والحصول على منح بقيمة 80 مليون دولار من البنك الدولي. في سياق الجهود ذات الصلة لتعزيز الاقتصاد، منحت الحكومة الاتحادية رخصة صيد لمجموعة من الشركات الصينية في ديسمبر ومن المتوقع أن تكسب الصومال من العقد 135 مليون دولار سنوياً.

40. في ضوء التطورات المشار إليها أعلاه، قد يود مؤتمر الاتحاد أن يثني على الصومال للتقدم الذي أحرزته في تنفيذ خطة الانتقال ويثني على بعثة الاتحاد الأفريقي لدورها الحاسم في تنفيذ خطة الانتقال وإضعاف جماعة الشباب الإرهابية، وكذلك الجماعات المتطرفة الأخرى في الصومال. وقد يرغب المؤتمر في الإشادة ببلدان البعثة المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، على تضحياتهم في خدمة السلام والأمن والمصالحة والاستقرار في الصومال وقارة أفريقيا. وقد يود الاتحاد أيضا حث حكومة الصومال الاتحادية و FMS على حل الخلافات ووضع اللمسات الأخيرة على الجوانب البارزة من الدستور التي من شأنها تسهيل تنفيذ هيكل الأمن القومي والعمليات الانتخابية ليعتمدها البرلمان كجزء من تنفيذ خطة المرحلة الانتقالية.

41. استمر الوضع الأمني في **دارفور** يحرز تحسنا حيث يتم إعادة تشكيل اليوناميد على أساس قرار مجلس الأمن 2429. وتستمر عمليات استلام الحكومة السودانية للمواقع التي يتم إغلاقها. بالرغم من أن استدامة السلم في دارفور تظل مصدر قلق كبير لأصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما في ظل التطورات السياسية الراهنة في السودان. وناقش الشركاء الدوليون في نيويورك، في سبتمبر 2018، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة "الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية في دارفور"، وركزوا على كيفية استدامة السلم المكتسب في الستة عشر عاما الأخيرة. وتم تحديد التطورات التي تحدث في دارفور بأنها من العناصر الرئيسية لاستدامة السلام في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك تم اقتراح مؤتمر لجمع التبرعات لجمع الأموال لتنمية دارفور.

وكطريقة لتفعيل هذا الاقتراح اقترح كل من فريق الأمم المتحدة القطري واليوناميد الاشتراك مع الاتحاد الأفريقي لتنظيم جمع التبرعات في أسرع وقت ممكن. في هذا الأثناء، تناقش حركات دارفور المسلحة، وهي حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة مني مناوي وحكومة السودان، مسألة إنشاء آلية تنفيذ مستقلة جديدة. وكانت النقطة الأساسية الشائكة في مناقشاتهم هي مسألة وكيل مستقل لتنفيذ أي اتفاق مع الحكومة، مما حال دون توقيع الحركات المسلحة لاتفاق وقف العمليات العدائية. علما بأن حركة/ جيش تحرير السودان – بقيادة عبد الواحد لا تزال خارج هذا الترتيب وهي تعارض عملية السلام.

42. يظل الوضع بدون حل في المنطقتين السودانيتين، **جنوب كردفان والنيل الأزرق**. ويبقى الوضع الإنساني مصدر قلق شديد حيث لا يجد عمال العمل الإنساني إلا مدخلا محدودا إلى المجتمعات المحلية المتأثرة أو لا يجدون مدخلا. وفي أعقاب إخفاق الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان – جناح الشمال في التوصل إلى اتفاق في فبراير 2018، عندما قام فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان وجنوب السودان بجمع الطرفين في أديس أبابا، كان هناك ارتياح في الجهود الرامية إلى جمع الطرفين من جديد وفي هذا الأثناء تعمقت الأزمة داخل حركة تحرير السودان – جناح الشامل. وفي سبتمبر 2018، اجتمع الفريق عبد العزيز الحلو مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي وناقش معه أفضل السبل الممكنة لدفع عملية السلام في سياق اتفاق خارطة الطريق لعام 2016. وبعد ذلك، اجتمع أيضا فصيلي حركة تحرير السودان – جناح الشمال مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في نوفمبر 2018 سعيا إلى إيجاد الطرق المفضية إلى ضمان إحراز تقدم بشأن عملية السلام. وأصر فصيل عبد العزيز على حل المسائل السياسية العالقة قبل أي اعتبارات أخرى مما يعيق المناقشات حول اتفاق وقف الأعمال العدائية وتقديم المساعدة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها حركة تحرير السودان جناح الشمال. وفي ديسمبر 2018، اجتمع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي مع حكومة السودان واتفق على أفضل السبل للحفاظ على مصالح حركة تحرير السودان – جناح الشمال من أجل تحقيق التقدم. وفي يناير 2019، جمع الرئيس سلفا كير كلا الفصيلين، حركة تحرير السودان – جناح الشمال، والفريق مالك عقار والفريق عبد العزيز في جهد يرمي إلى المصالحة بينهما، حيث انشقا في عام 2018. وقد يرغب المؤتمر أن يحيط علما مع التقدير للإعلان من جانب واحد بوقف الأعمال العدائية من جانب الرئيس عمر حسن أحمد البشير تشجيع أطراف النزاع بالاضطلاع بتدابير المتابعة في هذا الصدد.

43. فيما يتعلق بدارفور، قد يود المؤتمر الإشادة بكل من حكومة السودان والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لجهودهما التعاونية في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2429 بشأن الانسحاب. وقد المؤتمر كذلك التأكيد على أهمية الحفاظ على السلام في دارفور من خلال الاستثمار في المشاريع الإنمائية المستدامة. وفي هذا الخصوص، قد يود المؤتمر تشجيع المفوضية، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المختلطة، على القيام بمبادرات تكفل جمع الأموال الكافية من أجل تنمية دارفور. قد يود المؤتمر تشجيع الأمم المتحدة على تقديم الدعم المالي إلى فريق الأمم المتحدة القطري لبرامجه الخاصة ببناء السلام والتنمية والاستقرار في دارفور. فيما يتعلق بمنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، قد يود المؤتمر حث حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال، بدعم من فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، على إيجاد حل دائم لمسألة المنطقتين وتهيئة بيئة مواتية لإيصال المساعدات الإنسانية، والإشادة كذلك باستمرار التزام حكومة السودان بشأن هذه المسألة.

44. بعد التوقيع على إعلان الخرطوم جنوب السودان في يونيو 2018، دخل **السودان وجنوب السودان** في مرحلة جديدة من العلاقات الودية. ومنذ ذلك الحين، أظهر البلدان حماساً جديرًا بالثناء تجاه تنفيذ القضايا العالقة في إطار اتفاقهما للتعاون في سبتمبر 2012، مثلما تجلى ذلك في اجتماعات الآلية

السياسية والأمنية المشتركة. وفي سبتمبر 2018، عقد فريق التنفيذ رفيع المستوى للاتحاد الإفريقي اجتماعاً استثنائياً للآلية السياسية والأمنية المشتركة للتركيز على القضايا العالقة، ولا سيما الوفاء بالمعايير التي حددها مجلس الأمن للأمم المتحدة. وقد اضطلعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في أبيي بدور هام في ضمان السلام في منطقة أبيي المضطربة، التي لا يزال وضعها النهائي دون حل. وفي أكتوبر 2018، عُقدت الدورة العادية للآلية السياسية والأمنية المشتركة في جوبا كما كان مقررا، واتفق الطرفان على مواصلة الاجتماع على أساس منتظم حتى يتم حل جميع القضايا بشكل كامل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورة العادية عقدت دون مشاركة الاتحاد الأفريقي، مما يدل على تحسن العلاقات بين البلدين. ومع ذلك، لا تزال هناك قضايا مهمة أخرى، ولا سيما المناطق المتنازع عليها على طول الحدود، بدون حل وتهدد الوضع الأمني على طول الحدود المشتركة بين بلدين.

45. قد يود المؤتمر الإشادة بالرئيسين عمر حسن البشير وسلفا كير ميارديت لالتزامهما بتحقيق السلام بين دولتيهما من خلال اتفاق التعاون لعام 2012 و2013. وقد يود أيضا تشجيع البلدين على الحفاظ على التقارب لضمان أن تكونا دولتين قابلتين للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووئام. وقد يود المؤتمر دعوة الدولتين إلى معالجة القضية العالقة المتعلقة بالوضع النهائي لأبيي من أجل تعزيز أمنهما الحدودي المشترك. وقد يود المؤتمر تشجيع البلدين على مواصلة التعاون مع فريق التنفيذ رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي لحل القضايا العالقة كما هو موضح في اتفاق التعاون المتعلق بحدودهما المشتركة، ولا سيما قضية أبيي والمناطق الأخرى المتنازع عليها بين البلدين، ومواصلة العمل معًا لتنفيذ الاتفاقات المذكورة سابقة الموقعة بين البلدين.

46. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد الوضع العام في جنوب السودان تحسنا، ولا سيما في قطاع الأمن. وفي 20 يونيو 2018، عقد الرئيس سالفا كير ميارديت اجتماعًا وجهاً لوجه مع الدكتور ريك مشار تيني. وفي وقت لاحق، في 21 يونيو 2018، كلفت القمة الاستثنائية الثانية والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الإيجاد، المنعقدة في أديس أبابا، الرئيس عمر البشير بعقد دورات متعاقبة لعملية السلام في الخرطوم. وفي أعقاب هذا القرار، عقد الرئيس سالفا كير والدكتور ريك جلسات متابعة في الخرطوم في 26 و27 يونيو 2018، تحت رعاية الرئيس عمر حسن البشير جنبا إلى جنب مع جمهورية أوغندا. وأسفر الاجتماع عن توقيع إعلان الخرطوم في 27 يونيو 2018، والذي وافق، من بين أمور أخرى، على: (أ) وقف كامل للأعمال العدائية من قبل قوات الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في الحكومة وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة في جميع أنحاء البلاد خلال 72 ساعة؛ (ب) اقتراح منقح لسد الفجوة يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، ويبدأ بعده فترة ما قبل الفترة الانتقالية مدتها 120 يومًا، ثم تبدأ فترة انتقالية مدتها ستة وثلاثون (36) شهرًا نحو الانتخابات الوطنية ؛ (ج) استئناف أنشطة إنتاج ونقل النفط بين السودان وجنوب السودان، مع حماية مشتركة لحقول النفط من قبلهما، حسب الحاجة. كما ناقش الاجتماع إعادة تأهيل اقتصاد جنوب السودان من خلال التعاون الثنائي بين جنوب السودان والسودان. كما قام ممثلو جماعات المعارضة بالتوقيع على إعلان الخرطوم، مما يعطى الأمل في استعادة السلام.

47. استمرت المشاورات والمفاوضات في الخرطوم وكمبالا تحت رعاية الرئيس عمر حسن البشير والرئيس يووري موسيفيني من أوغندا بشأن المسائل العالقة في "الاقتراح المنقح لسد الفجوة "، مع التركيز على تقاسم السلطة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق 2015. وبعد ذلك، وقع الطرفان بالأحرف الأولى اتفاق تقاسم السلطة في 5 أغسطس 2018، والذي ينص على إعادة تعيين الدكتور رياك مشار نائبا أول للرئيس. بالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على أربع (4) مناصب لنواب الرئيس ليتم تقسيمها بين أحزاب المعارضة. واتفقا على 35 وزيرا و550 عضوا في البرلمان. كما اتفقا على إحالة تسوية مسألة ال 32 ولاية إلى لجنة المستقلة للحدود التي سيتم تعيينها على أساس الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وتجدر الإشارة، مع

التقدير، إلى الجهود التي بذلتها بلدان الهيئة الحكومية الدولية للتنمية ومجموعة البلدان الخمسة، فضلا عن مصر، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا وأوغندا وغيرها، التي ساهمت في تهيئة بيئة مواتية للسلم والأمن وأدت إلى توقيع الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

48. في 12 سبتمبر 2018، وقعت أطراف جنوب السودان على الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وفي 25 سبتمبر 2018، شكل الرئيس سالفا كير اللجنة الوطنية ما قبل المرحلة الانتقالية. وينبغي لهذه اللجنة الأخيرة، من بين مهام أخرى، وضع خارطة طريق، وكذلك الإشراف على تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان خلال فترة الثمانية (8) شهور للفترة ما قبل الانتقالية. وأصدر الرئيس سالفا كير كذلك أمرا بتنفيذ وقف إطلاق النار وترتيبات الأمن المؤقتة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في 27 سبتمبر 2018. امتثالا للأمر الرئاسي، أفرج قائد قوات الدفاع عن أسرى الحرب والمحتجزين المسجلين وتم تسليمهم إلى الأطراف الثالثة. وتم إيقاف التجنيد في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأُمر جميع قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في الحكومة بتوجيه قواتهم للامتناع عن شن هجمات والقيام بأعمال ثأرية. وأدت هذه الإجراءات إلى استعادة الثقة والإطمئنان بين الجهات المعنية الأخرى في جنوب السودان في الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

49. وتأكيدًا منها لالتزامها، صدَّقت أحزاب المعارضة على الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جنوب السودان دون أي تحفظات في سبتمبر 2018 وتلتها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في أكتوبر 2018. كما أعيد تشكيل مجلس آلية الرصد والتحقق من من الترتيبات الأمنية المؤقتة لوقف إطلاق النار والتحول في 27 سبتمبر. فضلا عن ذلك، ووفقاً للجنة الرصد والتقييم المشتركة، فإن دول الترويكا (النرويج، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، التي كانت قد أبدت في وقت سابق تحفظات على الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، أكدت دعمها الكامل للاتفاق. في نفس الوقت، في سبتمبر 2018، تخلى فيستوس موجاي، رئيس بوتسوانا السابق، عن منصب رئيس اللجنة المنشطة للرصد والتقييم المشتركة.

50. في إطار تعزيز عملية السلام، اختتمت اللجنة الوطنية للدستور والتعديل لجنوب السودان مداولاتها بشأن مشروع تعديل دستوري لإدراج اتفاق السلام المنشط في الدستور الوطني في نوفمبر 2018. وفي هذه الأثناء، تم إنشاء اللجنة المستقلة لترسيم الحدود واللجنة الفنية للحدود اللتين تم تكليفهما بمعالجة مسألة عدد الولايات وحدودها. وقامت مجموعة الدول الخمس للاتحاد الأفريقي، وهي الجزائر، وتشاد، ونيجيريا، ورواندا وجنوب أفريقيا، بزيارة جنوب السودان من 1 إلى 5 ديسمبر 2018 والتقت بالعديد من أصحاب المصلحة في جوبا. وأُبلغت مجموعة الدول الخمس للاتحاد الأفريقي بأن هناك تقدمًا في عملية التنفيذ وأن الاتفاق الجديد سيتم ترجمته وإنتاجه بكميات كبيرة لنشره على مستوى البلاد لضمان معرفة أفضل بمحتوياته. وتعهدت مجموعة الدول الخمس للاتحاد الأفريقي بدعم أفريقيا لعملية السلام وتعهدت بترشيح أعضاء للجنة المستقلة للحدود. وفي أعقاب الزيارة، قدمت اللجنة إيجازا إلى مجلس السلم والأمن في 25 يناير 2019، وشددت على الحاجة إلى دعم متضافر لتنفيذ اتفاق السلام من أجل تجنب العودة إلى الحرب. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أعضاء اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان (مجموعة الدول الخمس للاتحاد الأفريقي) وقعوا على الاتفاق المنشط في 21 نوفمبر 2018. وقد استلهم المقرر الواجب توقيعه من التصميم على دعم عملية السلام في جنوب السودان.

51. على صعيد متصل، استكملت اللجنة التوجيهية لعملية الحوار الوطني مشاوراتها في جميع الولايات والمهجر، باستثناء المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في ولايتي أكوبو وباجاك. تعمل اللجنة على عقد مؤتمرات إقليمية ووطنية خلال الربع الأول من 2019. ويتوقع أن يشارك خمسمائة

(500) مندوب، في كل ولاية، في المؤتمرات التي ستعقد في أعالي النيل الكبرى، ولاية بحر الغزال الكبرى و الولاية الاستوائية الكبرى. وواصلت اللجنة جهودها للوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في أكوبو وباجاك قبل المؤتمرات الإقليمية والوطنية المرتقبة. وقد أكدت اللجنة على الحاجة إلى دعم الاتحاد الأفريقي من أجل إقامة حوار وطني ناجح.

52. فيالفترة من 7 إلى 9 أكتوبر 2018، اضطلعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ببعثة مشتركة إلى جنوب السودان، شارك في رئاستها سعادة السفير اسماعيل شرقي مفوض السلم والأمن، والسيد جون بيار لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعربت البعثة عن تضامنها مع شعب جنوب السودان وأكدت على ضرورة التنفيذ الكامل للاتفاق المُعاد تنشيطه. وفي 10 أكتوبر 2018، قدم الفريق المشترك بين الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة إيجازا إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دعا من خلاله إلى تقديم دعم دولي لتنفيذ الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

53. في أكتوبر 2018، أفادت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أنه على الرغم من استمرار الاشتباكات بعد توقيع الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان مباشرة، في خرق لاتفاق وقف الأعمال العدائية في ديسمبر 2017، تحسن الوضع الأمني في البلاد تحسنا كبيرا . في حين أشارت آلية الرصد والتحقق من الترتيبات الأمنية المؤقتة لوقف إطلاق النار والتحول إلى وقوع عمليات قتال، وحدوث بعض الانتهاكات لاتفاق وقف الأعمال العدائية، ولا سيما في ولاية نهر ياي، وولايات أكوبو وباجاك وواو المضطربة وظلت الوحدة، وانعدام الأمن بشكل عام منخفضين نسبيا. وعلى الرغم من هذه التحسينات في الوضع الأمني، إلا الحالة الإنسانية ظلت محفوفة بالمخاطر خلال فترة الاستعراض.

54. قدم فريق التقييم الفني المشترك للإيجاد تقريرا عن الحالة الأمنية العامة في جمهورية جنوب السودان إلى رؤساء دفاع الإيجاد في 22 أكتوبر 2018. وقد تم إعداد هذا التقرير وتقديمه تمشيا مع مقررات القمة الاستثنائية الثالثة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الإيجاد، التي دعت إلى النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية، وإجراء استعراض محتمل لولايتها لتمكين السودان وأوغندا وكينيا وجيبوتي والصومال من المساهمة بقوات بغية تعزيز حماية وأمن المدنيين أثناء تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.وتم تنفيذ هذا التعهد في إطار تنفيذ قراري مجلس الأمن للأمم المتحدة رقمي 16/2304 و18/2406 بهدف الحصول على موافقة مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة على النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية الموسعة.

55. في هذا الخصوص، قد يود المؤتمر الإشادة برؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية/ الإيجاد/ للتوصل إلى الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. قد يود المؤتمر أيضًا الإشادة بأصحاب المصلحة في جنوب السودان لما أظهروه من قيادة منذ التوقيع على الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ودعوتهم مجموعات المعارضة التي لم توقع على الاتفاقية، إلى التوقيع عليها دون أي شروط مسبقة. وقد يود المؤتمر تشجيع الأطراف الجنوبية السودانية على تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بصدق وتخصيص الموارد من أجل تنفيذه، وتشجيع المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والسياسي لعملية السلام، وخاصة تنفيذ الترتيبات الأمنية. وقد يود المؤتمر دعوة جميع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان إلى التوقيع على اتفاق السلام والتخلي عن الانخراط العسكري من أجل إعطاء الفرصة لعملية السلام. وقد يود المؤتمر دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بشكل عاجل، وكذلك المجتمع الدولي، إلى دعم بعثة الاتحاد الإفريقي في جنوب السودان من أجل ضمان دعم الاتحاد الأفريقي لعملية السلام بشكل فعال. وقد يود المؤتمر أيضا تشجيع اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي على مواصلة دعمها لعملية السلام، بما في ذلك الدعم من خلال اللجنة المستقلة لترسيم الحدود. وقد

يود المؤتمر الإشادة بفخامة فيستوس موجاي، رئيس بوتسوانا السابق، وتقديم الشكر له لقيادة لجنة الرصد والتقييم المشتركة بفعالية منذ إنشائها، والإيجاد لتعيينها رئيسا فنيا للجنة المنشطة للرصد والتقييم المشتركة على وجه السرعة. وقد يود المؤتمر كذلك الإشادة بالعمل المتواصل للممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان ودعوة مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى مواصلة تسهيل اضطلاعه بولايته.

56. خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد المنعقد يومي 1 و 2 يوليو 2018، في نواكشوط، موريتانيا، أثنى المؤتمر على حكومتي جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وإريتريا لالتزامهما الإيجابي نحو فتح صفحة جديدة من التعاون بروح تعزيز حسن الجوار وتوطيد العلاقات. وتماشيا مع هذه الروح، خطت إثيوبيا وإرتريا خطوات لتطبيع العلاقات بينهما في يوليو 2018، مما أسفر عن فتح الحدود المشتركة، واستئناف الرحلات الجوية بين البلدين، واستعادة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء بشكل كامل، واستئناف الاتصالات الهاتفية، والتعاون الاقتصادي، بما في ذلك خطة للتعاون الإنمائي حول الموانئ الإرتيرية على البحر الأحمر.

57. في أعقاب تطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا، وقعت إريتريا اتفاقا مع الصومال في الشهر نفسه لاستعادة العلاقات الدبلوماسية، ومع جيبوتي في سبتمبر 2018، يمهد السبيل لإنهاء التوترات السياسية التي ميزت علاقات إريتريا بجيبوتي منذ يونيو 2008 بسبب الخلافات على الحدود المشتركة على طول البحر الأحمر. كان لتطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا آثار إيجابية على التعاون بين مختلف الدول في القرن الأفريقي، وعزز من آفاق تعزيز السلام والاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في المنطقة في مرحلة ما بعد النزاع.

58. في نوفمبر 2018، رحب مجلس السلم والأمن، في اجتماعيه رقم 810 و 811 المنعقدين في 22 نوفمبر 2018، في أديس أبابا، إثيوبيا، بالتطورات الإيجابية المستمرة في القرن الأفريقي، ولا سيما بين إثيوبيا وإرتريا؛ وبين إثيوبيا وإرتريا والصومال من خلال الإعلان المشترك حول التعاون الشامل الموقع في أسمرة في 5 سبتمبر 2018، وكذلك بين جيبوتي وإريتريا من خلال التزامهما الثنائي. أشاد مجلس السلم والأمن بمقرر مجلس الأمن 2444 (2018) لرفع العقوبات ضد إريتريا رداً على هذه التطورات الإيجابية في المنطقة. كما أكد مجلس السلم والأمن مجددا طلبه من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بالمعني بالتنفيذ تكثيف مشاركته في القرن الأفريقي، سعيا لتحقيق نهج شامل لقضايا السلم والأمن والتنمية في المنطقة. من أجل الحفاظ على الزخم، دعا مجلس السلم والأمن إلى تعزيز الشراكات بين الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، والمنظمات الحكومية المشتركة في شبه الجزيرة العربية، وعلى وجه الخصوص، جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

59. فيما يتعلق بالعلاقة بين جيبوتي وإريتريا، تجدر الإشارة إلى أنه في سبتمبر عام 2018، عقد الرئيس الجيبوتي فخامة السيد إسماعيل عمر جيلة والرئيس الإرتيري فخامة السيد أسياس أفورقي اجتماعا تاريخيا في المملكة العربية السعودية، حيث شدد الرئيسان على أهمية مواصلة الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات بين البلدين. وعلاوة على ذلك، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2444 (2018) هو 14 نوفمبر 2018، كما، قام بين أمور أخرى، ب حث إريتريا وجيبوتي على المشاركة في مسألة المقاتلين الجيبوتيين المفقودين، بما في ذلك عن طريق وساطة أي طرف ذي صلة يختارونه، وحث كذلك إريتريا على إتاحة أي معلومات تفصيلية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، حث مجلس الأمن الدولي الطرفين على مواصلة الجهود لتسوية نزاعهما الحدودي بطريقة سلمية بما يتماشى مع القانون الدولي عن طريق التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية، أو بأي وسيلة أخرى لتسوية النزاعات السلمية المحددة في المادة 33 من الميثاق، يتفقان عليها.

.60 قد يود المؤتمر أن يثني على قادة الإقليم للتطورات الإيجابية التي شهدها القرن الأفريقي باعتبارها خطوات حاسمة نحو توطيد السلام والاستقرار في المنطقة. وقد يود المؤتمر أيضا أن يؤكد مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بدعم العملية الجارية بين إثيوبيا وإرتريا من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر، والعمل بشكل وثيق مع لجنة الحدود بين إثيوبيا وإرتريا؛ والإعلان المشترك بين إثيوبيا وإرتريا والصومال؛ والاتفاق بين إريتريا وجيبوتي، ويشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على دعم جهود المنطقة لتعزيز السلام. قد يود المؤتمر أن يثني على الرئيس الجيبوتي فخامة السيد إسماعيل عمر جيلي والرئيس الإرتري فخامة السيد إساياس أفوركي لجهودهما والتزامهما بتطبيع العلاقات بين البلدين، ويدعوهما إلى مواصلة الجهود لتسوية النزاعات الحدودية بشكل سلمي. وقد يود المؤتمر أيضا أن يشجع مجلس السلم والأمن على المشاركة باستمرار في الديناميكيات المتغيرة في القرن الأفريقي والتأكيد على الحاجة إلى تكثيف المناقشات على المستويات المتعددة وعقد المؤتمر المتفق عليه بشأن السلام والأمن والتعاون والاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي من أجل تعزيز علاقة استباقية تضمن استمرارية وديمومة نتائج تنفيذ الاتفاقيات.

.61 تجدر الإشارة إلى أنه، إدراكا لحجم وأهمية التحديات في القرن الأفريقي، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي التشاور الاستراتيجي في الخرطوم في الفترة من 08 إلى 10 أكتوبر 2017. وفي وقت لاحق، تلقة مجلس السلم والأمن في 22 نوفمبر 2018 إحاطات من مفوضية الاتحاد الإفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ حول الوضع في القرن الأفريقي. وشدد مجلس السلم والأمن على الحاجة إلى استمرار مشاركة أفريقيا في ضمان اتباع نهج مناسب للبحث عن السلام والأمن والتنمية في منطقة القرن الأفريقي. كما يشجع المجلس أيضاً فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بالمعني بالتنفيذ على الاستمرار في خطته لوضع استراتيجية للمشاركة في القرن الأفريقي، والعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية في الشرق الأوسط في ضوء "المساحة المشتركة" في منطقة البحر الأحمر.

.62 قد يود المؤتمر مواصلة التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من أجل وضع استراتيجية شاملة لالتزام الاتحاد الأفريقي إزاء القرن الأفريقي، ويشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على العمل مع منطقة الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، فضلا عن الشركاء في الشرق الأوسط نظرا " للمساحة المشتركة" في حوض البحر الأحمر. قد يود المؤتمر أن يحث فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ على أن يجري مزيدا من البحوث والمشاورات للتأكد من أن مقترحاتها بشأن نهج شامل للديناميكيات المعقدة في القرن الأفريقي ترتكز بقوة على تحليل موثوق به سيوجه نظيرا أفريقيا حقيقيا بشأن تحديات القرن الأفريقي.

4) منطقة البحيرات الكبرى

.63 خلال الفترة قيد البحث، تميّز الوضع في **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، بتنظيم انتخابات 30 ديسمبر 2018، والسيطرة على وباء إيبولا والتحديات الأمنية المتكررة في محافظتي شمال كيفو وإيتوري. أكدت المحكمة الدستورية في حكمها الصادر بتاريخ 3 سبتمبر 2018، 21 مرشحا للانتخابات الرئاسية، و15355 للانتخابات التشريعية الوطنية و 19640 للانتخابات المحلية. وخلال الأعمال التحضيرية للانتخابات، أدى إدخال التصويت الآلي وغيرها من القضايا ذات الصلة إلى انقسام في صفوف الأطراف السياسية الفاعلة والاجتماعيين الكونغوليين بشدة.

.64 وفي هذا السياق قام السفير إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن، جنبا إلى جنب مع السيدة كاثرين سامبا بانزا، الرئيسة السابقة للحكومة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى والرئيس المشارك للشبكة النساء الوسيطات، بزيارة إلى كينشاسا في الفترة من 8 إلى 10 نوفمبر 2018، للتباحث مع

السلطات، لاسيما الرئيس آنذاك جوزيف كابلا وممثلي المعارضة حول التطورات والعملية الانتخابية، والوضع العام وإجراء الانتخابات.

65. بفضل هذه البعثة، تمكن المفوض من معالجة مسألة استخدام آلات التصويت، وأمن مختلف المرشحين في الانتخابات الرئاسية ووصولهم إلى وسائل الإعلام العامة، ومشاركة المرأة في انتخابات 30 ديسمبر 2018، فضلا عن عزم السلطات الكونغولية على تمويل الانتخابات من موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

66. ظل الوضع الأمني والصحي في مقاطعتي إيتوري وشمال كيفو، ولا سيما في إقليم بيني الذي تفشى فيه وباء الإيبولا، أكبر مصدر للقلق خلال الفترة قيد البحث. أحبطت الهجمات القاتلة المتكررة من قبل القوات الديمقراطية المتحالفة، السيطرة على وباء ايبولا من قبل السلطات الصحة الكونغولية، المدعومة بفرق طبية من المراكز الأفريقية لمكافحة المراض والوقاية التابعة للاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى هذا الوضع الأمني، أدى طرد عدة أشخاص من الأراضي الأنجولية في أكتوبر 2018 إلى ظهور وضع إنساني آخر على الحدود بين البلدين عند نقطة عبور كاماكو.

67. خلال اجتماعه الـ808 المنعقد بتاريخ 19 نوفمبر 2018، المكرس للوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحاط مجلس السلم والأمن علما بنتائج عمل مفوض السلم والأمن وجميع الإحاطات حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهكذا، هنأ المجلس السلطات الكونغولية على التدابير المتخذة للتحديات المتعلقة بالعملية الانتخابية.

68. أُوفدت المفوضية بعثة مراقبة الانتخابات الى البلاد لمراقبة الانتخابات الثلاثة في 30 ديسمبر 2018. أعلت النتائج المؤقتة الصادرة عن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابية في 10 يناير 2019 عن فوز السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسكيدي بنسبة 38,57% يليه مارتن فايولو بنسبة 34,83 %، ثم إيمانويل رامازاني شادري بنسبة 23,84 %. وفي 20 يناير 2019، قامت المحكمة الدستورية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالبت في النزاع الانتخابي، معلنة النتائج النهائية للانتخابات الوطنية التشريعية والرئاسية والمحلية التي أجريت في 30 ديسمبر 2018. وأكدت فوز فيليكس تشيسكيدي في الانتخابات الرئاسية ليصبح رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. في 24 يناير 2018، أدى الرئيس المنتخب فيليكس تشسيكيدي اليمين الدستورية كرئيس لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس المفوضية أصدر بيانا شدد فيه، ضمن أمور أخرى، على ضرورة معالجة جميع القضايا بطريقة سلمية، باللجوء إلى الإجراءات القانونية الوطنية للبلد.

69. بعد مشاورات بين رئيس مؤتمر الاتحاد، فخامة السيد بول كاجامي، رئيس رواندا، وقادة المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، عُقد اجتماع استشاري رفيع المستوى في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، في 17 يناير 2019. ترأس الاجتماع كان رئيس الاتحاد الأفريقي بمشاركة وعدد من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم من السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، وجماعة شرق أفريقيا والأعضاء الأفريقيين في مجلس السلم والأمن التابع للأمم المتحدة، واللجنة الثلاثة للاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. كانت المبادرة جزءًا من الجهود التي تقودها أفريقيا، في إطار التضامن القاري، لمساعدة الأطراف السياسية وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنهاء العملية الانتخابية بنجاح والحفاظ على السلام والاستقرار في بلادهم. سبق الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية اجتماع القمة الثلاثة المزدوجة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في 17 يناير 2019، في أديس أبابا، إثيوبيا، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

70. قد يود المؤتمر أن يرحب بالتنظيم السلمي للانتخابات في ظل ظروف مرضية تشجع جميع أصحاب المصلحة الكونغولية على منح الأولوية للمصالح الوطنية والعمل معا لتعزيز السلم والأمن والاستقرار، وكذلك الالتزام الاجتماعي في التنمية الاقتصادية في بلدهم. قد يود المؤتمر أن يهنئ فخامة السيد فيليكس تشيسيكيدي على انتخابه رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية ويثني على جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التداول السلمي للسلطة. وقد يود المؤتمر أيضا أن يناشد الدول الأعضاء فيلا الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي دعم السلطات الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع التأكيد على استمرار احترام سيادة البلد. وقد يود\ المؤتمر أن يكرر طلبها إلى الاتحاد الأوروبي أن يرفع على الفور العقوبات المروضة على بعض المسؤولين السياسيين الكونغوليين.

71. لا يزال الوضع العام في **جمهورية أفريقيا الوسطى** يتسم بالاشتباكات بين الجماعات المسلحة والهجمات على السكان وقوات حفظ السلام، فضلا عن موظفي العمل الإنساني والممتلكات. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الاتحاد الأفريقي دعم جهود جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. زار رئيس المفوضية بانغي في 18 سبتمبر 2018 لتأكيد تضامن الاتحاد الافريقي مع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن عزمه على الاستمرار في تقديم الدعم اللازم من أجل إحلال السلام والأمن، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

72. أثارت الحوادث العديدة خلال الفترة قيد الاستعراض، بما في ذلك الحادث الذي وقع يوم 15 نوفمبر 2018، ضد النازحين في أليندا، مع أنباء غير مؤكدة عن وقوع 60 حالة وفاة على الأقل، ضجة داخل المجتمع الكاثوليكي وإدانة واسعة النطاق في البلد.

73. في غضون ذلك، ترأس السفير إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن، من 8 إلى 10 يناير 2019، بعثة مشتركة مع وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، فضلا عن وزراء يمثلون بلدان المنطقة. عقب المشاورات التي أجريت مع السلطات العليا في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك رئيس الجمهورية، تم الاتفاق على تنظيم حوار مباشر بين حكومة أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة، في الخرطوم، السودان، في 24 يناير 2019. انتهى الحوار، برئاسة المفوض إسماعيل شرقي، وبحضور قادة جميع الجماعات المسلحة والحكومة، بتوقيع الطرفين على اتفاق في 6 فبراير 2019 في بانغي، جمهورية أفريقيا الوسطى.

74. قد يود المؤتمر أن يرحب بنتائج اجتماع المبادرة الأفريقية للسلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما ينبغي أن يشجع المفوضية وبلدان الإقليم والشركاء على توفير الدعم المادي والمالي للحوار السياسي في الخرطوم، وللمبادرة الأفريقية أيضا. علاوة على ذلك، قد يود المؤتمر أن يدعو جميع أصحاب المصلحة إلى وضع مصلحة بلادهم فوق أي اعتبارات أخرى والالتزام باحترام وتنفيذ نتائج الحوار، مع إدراك أن هذا الحوار يمثل فرصة فريدة لاستعادة السلم والأمن والاستقرار في البلاد. قد يود المؤتمر أن يعترف أيضا بالجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، ولاسيما المملكة المغربية، بوصفها رئيسا لتشكيلة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كجزء من مبادراتها، بما في ذلك البعثات الميدانية، التي تواصل توجيه شؤون تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى. قد يود المؤتمر أيضا أن تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي إلى دعم وتعزيز الانتعاش الوطني وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

75. ظل الوضع السياسي في **بوروندي**، منذ انعقاد الدورة الحادية والثلاثين لقمة الاتحاد الأفريقي يومي 1 و 2 يوليو 2018، في نواكشوط، موريتانيا، مصدر قلق للاتحاد الأفريقي الذي تابع جهوده بالتعاون مع مجموعة شرق أفريقيا، لدعم الأطراف البوروندية بهدف بحث طريقة لإنجاح الحوار

بعد حالة الجمود المستمرة. وفي هذا الصدد، حث رئيس المفوضية جميع الجهات الفاعلة البوروندية للتحلي بروح الوفاق التي تتطلبها الحالة الراهنة. وشدد على أن الحوار الشامل هو السبيل الوحيد الذي سيمكّن بوروندي من التغلب على التحديات الراهنة على نحو مستدام.

76. في هذا السياق، قام مفوض السلم والأمن، السفير إسماعيل شرقي، ومعالي كاثرين سامبا بانزا، الرئيسة السابقة للعملية الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بزيارة بوروندي من 5 إلى 7 نوفمبر 2018، لاستكشاف أفضل السبل والوسائل المتاحة للاتحاد الأفريقي لمساعدة بوروندي في التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في 2020.

77. عقد فخامة الرئيس يويري موسيفيني، الوسيط في أزمة بوروندي، قمة لمجموعة شرق إفريقيا في ديسمبر 2018، لمعالجة قضية الحوار الشامل. وكان رئيس المفوضية مشاركا في الاجتماع. ومع ذلك، لم يتم عقد الاجتماع في النهاية بسبب عدم بلوغ النصاب القانوني.

78. قد يود المؤتمر، مرة أخرى، أن يعرب عن تقديره للرئيس يوري موسيفيني، بصفته الوسيط والرئيس السابق بنيامين مكابا، ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، على جهودهما. قد يود المؤتمر أيضا أن يثني على المثابرة والالتزام اللتين تم إظهارهما لمساعدة الأطراف البوروندية على إيجاد حل توافقي ودائم للحالة السائدة في بلدهم والاتفاق على خارطة طريق لتنظيم انتخابات ذات مصداقية في 2020.

79. علاوة على ذلك، قد يود المؤتمر أن يحيط علماً بالبيان الصادر عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي موسى فقي محمد، في 2 ديسمبر 2018، داعياً "جميع أصحاب المصلحة المعنيين" إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات، بما في ذلك الإجراءات "القضائية"، التي من شأنها تعقيد البحث عن حل للأزمة. على المستوى الأمني، ينبغي التذكير بأن الوضع بقي مستقراً بشكل عام، حتى لو لم يتم بعد منح ما يكفي من حيز إعلامي وسياسي.

80. على المستويات الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن هناك عودة تدريجية للاجئين والنازحين داخلياً تحت إشراف السلطات في البلاد، بسبب ارتفاع الاستقرار النسبي، رغم أن البلاد لا تزال تواجه تحديات إنسانية التي تفاقمت بسبب الركود الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي ووباء الملاريا. وفي 12 سبتمبر 2018، تم ترحيل 1034 بوروندیا طوعا من مخيمي ندوتا ومتينديري في تنزانيا الذين يعبرون الحدود البوروندية - التنزانية في غيزورو في مقاطعة رويغي، حيث تضم 298 أسرة تتألف من 523 رجلاً و 511 امرأة، جميعهم من مقاطعة رويغي.

81. قد يود المؤتمر أن يشيد بحكومة بوروندي على الشروع في العملية التحضيرية للانتخابات، ولاسيما إنشاء لجنة وطنية مستقلة للإنتخابات في 31 أغسطس 2018، وفقا لقانون الإنتخابات البوروندي، ولجنة لتقصي الحقائق والمصالحة تتألف من 13 عضوا، وفقا لاتفاق أروشا للسلم والمصالحة الذي تم توقيعه في 28 أغسطس 2000. وفي هذا الصدد، قد يود المؤتمر أيضا أن يرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس بيير نكورونزيزا بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في 2020، مع حث الحكومة والأحزاب السياسية على العمل معا من أجل حسن سير الانتخابات المقبلة. قد يود المؤتمر أن يجدد دعوته إلى الاتحاد الأوروبي من أجل رفع العقوبات التي فرضها على بوروندي، بغية تهيئة الفرصة أمام الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في البلد.

5) غرب أفريقيا والساحل

82. خلال الفترة قيد الاستعراض، دخلت **غينيا بيساو** في أزمة سياسية ومؤسسية أدت إلى شلل مؤسسات البلد وسير العمل الطبيعي للحكومة، بما في ذلك المجلس الشعبي الوطني. سجلت غينيا بيساو تطورات إيجابية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق كوناكري الصادر في أكتوبر 2016 وخارطة طريق بيساو

2016. أفضت الجهود التي بذلتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة الخمسة (الاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، والمجتمع الدولي بشكل عام وأصحاب المصلحة السياسيين الوطنيين الذين تمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء في لومي، توجو، خلال القمة الثالثة والخمسين لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنعقدة في يوليو 2018. وقد أدت هذه الجهود إلى تعيين رئيس وزراء يحظى بتوافق الآراء، وتشكيل حكومة شاملة، والاتفاق على 18 نوفمبر 2018 كموعد لإجراء الانتخابات التشريعية؛ وتعيين رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات، وإعادة فتح المجلس الشعبي الوطني للعمل بشكل طبيعي والموافقة على خطة وميزانية الحكومة.

83. أجرى مجلس السلم والأمن بعثة ميدانية إلى غينيا بيساو يومي 27 و 28 يوليو 2018. جرت البعثة في إطار تنفيذ مختلف قرارات مجلس السلم والأمن بشأن الوضع في غينيا بيساو، ولاسيما القرار المعتمد في جلسته الـ699 المنعقدة في أديس أبابا في 11 يوليو 2017. أجريت الزيارة كبعثة لتقصي الحقائق للحصول على معلومات مباشرة على أرض الواقع. كما استغل مجلس السلم والأمن الفرصة للإعراب عن الدعم والتضامن مع غينيا بيساو حكومة وشعبا في التحضير للانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في 18 نوفمبر 2018.

84. زار رئيس المفوضية غينيا بيساو في 5 أكتوبر 2018، كجزء من جولته في غرب أفريقيا. خلال الزيارة، التقى الرئيس بمسؤولين حكوميين شدد خلالها على ضمان جميع أصحاب المصلحة ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية في 18 نوفمبر 2018 وفقا للشروط اللازمة التي تتميز بالشفافية والحرية والمصداقية، من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت في البلد.

85. تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في 18 نوفمبر 2018 لم تُجر بسبب التأخر في عملية تسجيل الناخبين نظرا للصعوبات اللوجستية والنزاعات السياسية حول عملية التسجيل. ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في مارس 2019.

86. ظلت الحالة الأمنية في البلد، لا سيما في العاصمة بيساو، هادئة خلال الفترة قيد الاستعراض. إن الحياد المشكوك فيه من جانب قوات الأمن خلال الأزمة السياسية للبلد، والتقدم المحدود في إصلاح قطاع الأمن، والخطر المتمثل في احتمال تسبب القوات المسلحة المهملة والمهمشة في ضرب استقرار البلد، في حاجة إلى معالجة سريعة. جددت المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا في قمتها الثالثة والخمسين لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في يوليو 2018 في لومي، توجو، ولاية بعثة المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو من 1 يوليو 2018 إلى 31 ديسمبر 2018.

87. على الرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الفترة قيد الاستعراض والتي أسفرت عن تنفيذ بعض الأحكام الرئيسية لاتفاق كوناكري 2016، لا يزال هناك العديد من التحديات التي يتعين التصدي لها من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين في غينيا بيساو. وتشمل الانشغالات بشأن الاستعدادات للانتخابات التشريعية؛ وإصلاح الدستور؛ وإصلاح قطاع الدفاع والأمن؛ والمصالحة، فضلا عن الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

88. بالنظر إلى السياق المذكور أعلاه، قد يود المؤتمر دعم الجهود الجارية في غينيا بيساو بقيادة المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا وعملية الوساطة بقيادة فخامة ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، ويؤكد لجميع أصحاب المصلحة استعداد الاتحاد الأفريقي وعزمه على مواصلة دعم غينيا بيساو للتغلب على التحديات التي تواجهها حاليا، مع التحضير للانتخابات التشريعية. قد يود المؤتمر تشجيع الحكومة والأطراف في غينيا بيساو على وضع وكفالة اعتماد مدونة لقواعد

السلوك لضمان أن تستند الانتخابات إلى القيم المشتركة والصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. علاوة على ذلك، قد يود المؤتمر أن يشيد بجميع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين لدعمهم تنظيم الانتخابات المقررة، وأن يدعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي على نطاق أوسع إلى مواصلة تقديم الدعم اللوجستي والمالي اللازم إلى غينيا بيساو في هذه المرحلة الهامة للبناء الديمقراطي. قد يود المؤتمر أيضا أن يشيد بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو لتحقيق الاستقرار في البلد على الرغم من الصعوبات التشغيلية والمالية التي تواجهها، والتأكيد على ضرورة مواصلة الدعم المالي من أجل استدامة عمليات البعثة، إلى حين تحقيق القدرات اللازمة لقوات الأمن الوطنية.

89. لا يزال الوضع السياسي في مالي يهيمن عليه تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر. في هذا السياق، تم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق المذكور، ولا سيما الموافقة، في 22 نوفمبر 2018، من قبل مجلس الأمة في مالي على مشروع القانون الأساسي الذي مدد فترة ولاية أعضاء المجلس لمدة 6 أشهر ومهد الطريق لاعتماد الإصلاحات الدستورية والمؤسسية التي أوصى بها الاتفاق، واستمرار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والسعي إلى تحقيق العملية الانتخابية وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن الانتخابات الرئاسية قد أجريت في 29 يوليو و 12 أغسطس 2018، على التوالي. في وقت لاحق تم انتخاب الرئيس الحالي بوبكر كيتا بنسبة 67% من الأصوات.

90. مع ذلك، لا تزال هناك تحديات يتعين التصدي لها في هذه العملية، لاسيما تنفيذ الهيكل المؤسسي والدستوري الجديد للبلد، الذي تأخر بسبب تأجيل تعديل الدستور، وتزايد الهجمات الإرهابية والاغتيالات، والعنف الطائفي بين فولانيس ودوجون، وبين فولانيس ودوساك وغيرها. على الرغم من العدد الكبير من الضحايا، لا توجد حتى الآن مبادرة بارزة في كل من الوسط والشرق لوضع حد للاشتباكات الطائفية. من المهم الإشارة إلى أن أطراف الاتفاق تواصل مشاوراتها بهدف حل القضايا العالقة في تنفيذ الاتفاق.

91. فيما يتعلق **بمنطقة الساحل**، يشهد هذا الجزء من القارة الأفريقية تدهورا في الوضع الأمني، لاسيما في مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وتجدر الإشارة إلى أن بوركينا فاسو شهدت خلال الفترة قيد الاستعراض زيادة انعدام الأمن عقب عدة هجمات نفذتها جماعات إرهابية، تسببت في وقوع عدد كبير من الضحايا.

92. وفي هذا الإطار، يساهم الاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى تفعيل **القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمسة**. وفي هذا الصدد، تم إحراز تقدم في هذا المجال، بما في ذلك إطلاق القوة المشتركة لعدة عمليات مشتركة بشكل فعلي، من نوفمبر 2017 إلى يوليو 2018، في المناطق الحدودية لتقييد حرية عمل الجماعات الإرهابية. تجدر الإشارة إلى أن القوة المشتركة تسير بشكل بطيئ نحو التشغيل الكامل، ويرجع ذلك جزئيا إلى انعدام التمويل المستدام، والمعدات والدعم اللوجستي. ومن أجل تعبئة الموارد لبلدان الساحل الخمسة والقوة المشتركة، عُقد مؤتمر تنسيقي للشركاء والمانحين لتمويل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية 2019 - 2021 لبلدان مجموعة الساحل الخمسة، في نواكشوط، موريتانيا، في 6 ديسمبر 2018، شاركت فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى مفوض السلم والأمن، إسماعيل شرقي، نيابة عن رئيس المفوضية. تعهد المؤتمر بتقديم 414 مليون يورو لدعم القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمسة التي أنشأت في 2017.

93. من جانبها، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي في 10 سبتمبر 2018، اجتماعا في أديس أبابا حول مراجعة استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل. واختُتم الاجتماع باعتماد استراتيجية الاتحاد

الأفريقي المنقحة لمنطقة الساحل. يواصل الاتحاد الإفريقي تقديم الدعم السياسي والفني والمادي للقوة المشتركة لدول الساحل الخمسة، والمساهمة أيضا في الأمن الإقليمي كجزء من عملية نواكشوط، والمشاركة في حملة منع التطرف والتطرف العنيف في المنطقة، ودعم مشاريع اللامركزية وبرنامج إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن المشاركة في تنسيق استراتيجيات الساحل في إطار منبر التنسيق الوزاري.

94. علاوة على ذلك، وفي إطار تعزيز الآلية الإقليمية لأمن منطقة الساحل، نظمت المفوضية الاجتماع الخامس لعملية نواكشوط على المستوى الوزاري في واجادوجو، يومي 26 و 27 نوفمبر 2018. اتفق المشاركون على اعتماد عدة تدابير لإعادة تنشيط عملية نواكشوط، بما في ذلك تعيين رئيس سنوي بالتناوب، وتنظيم اجتماع وزاري سنوي، وعقد اجتماع لرؤساء أجهزة الاستخبارات كل ثلاثة أشهر تحت رعاية بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل.

95. في هذا الإطار، قد يود المؤتمر أن يهنئ فخامة الرئيس بوباكار كايتا على انتخابه رئيسا لجمهورية مالي، وتشجيع الأطراف المالية على مواصلة تنفيذ الاتفاق والتعجيل بهذه العملية، والمشاركة بإخلاص في الحوار والسعي إلى تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية المتوخاة لتجنب تجدد النزاع في مالي. قد يود المؤتمر أيضا أن يدين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في بوركينا فاسو وأن يشجع المفوضية على مواصلة جهودها الرامية إلى معالجة هشاشة الوضع الأمني في منطقة الساحل، بالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة والشركاء، بما في ذلك عن طريق التصدي للأسباب الجذرية بفعالية. قد يود المؤتمر أن يجدد نداءه إلى المجتمع الدولي لدعم القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمسة، والوفاء بالتعهدات التي تم الالتزام بها في نواكشوط، والإشادة بالمفوضية لتنظيم الاجتماع الوزاري في واجادوجو والدعوة إلى تعزيز أوجه التآزر بين الجهود الرامية إلى دعم الأمن والتنمية في الساحل من خلال عملية نواكشوط ومنبر التنسيق الوزاري، وتقدير مساهمات الدول الأفريقية في تقديم الدعم لبناء القدرات ومواجهة الإرهابيين والمتطرفين في منطقة الساحل. قد يود المؤتمر أيضا أن يدعو إلى زيادة الدعم الاستراتيجي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي نحو التفعيل الكامل لقوة دول الساحل الخمسة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة بشكل فعال.

باء. المسائل المواضيعية في إطار تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن

1) **مسائل السياسات المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات**

96. بعد اعتماد المقرر Assembly/AU/Dec.710(XXXI) خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين المنعقدة في نواكشوط، موريتانيا، في يوليو 2018، بشأن إنشاء **مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات** الذي ستستضيفه جمهورية مصر العربية، قامت المفوضية بعدة مبادرات خلال الفترة قيد الاستعراض. قامت المفوضية، بالتشاور مع جمهورية مصر العربية، بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية المقر، وفقا للوائح ونظم الاتحاد الأفريقي، وهي بصدد وضع واستكمال الولاية والهيكل والجوانب الأخرى لإنشاء المركز. تتضمن هذه العملية وضع متطلبات مالية وفنية شاملة لبحثها من قبل أجهزة صنع السياسة المعنية للاتحاد الأفريقي. ومن المتوقع أن يزيد المركز تعزيز جهود فريق العمل المشترك بين الإدارات المعني بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في المفوضية، والذي يضمن تنسيق جهود مختلف إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا.

97. بعد عمليات التشاور في إطار فريق العمل المشترك بين الإدارات المعني بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، والتي بدأت في مارس 2018، تم إعداد وإصدار ثلاث وثائق سياساتية

رئيسية في 20 نوفمبر 2018 في أديس أبابا؛ *إطار عمل يستند إلى النتائج مدته خمس سنوات بشأن إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، ومذكرة المبادئ التوجيهية لتنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، وموجز سياسات بشأن تنفيذ المشاريع السريعة الأثر: الدروس المستفادة من الصومال.*

98. اجتمعت المفوضية مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ليبرفيل، الجابون، من 23 إلى 25 أكتوبر 2018، لمناقشة مشروع سياسة واستراتيجية المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حول إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات. كان الهدف من جلسة العمل هو تحليل مشروع سياسة واستراتيجية إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. في ختام المناقشات، اعتمد الاجتماع سلسلة من التوصيات الرامية إلى إعادة إطلاق عملية استكمال الوثائق واعتمادها في 2019. وسيساهم استكمال هذه الوثائق بشكل كبير في زيادة تدخلات إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في إقليم المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبالتالي تعزيز السلام ومنع الانتكاس.

99. ولعلكم تذكرون أنّ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في أغسطس 2015، قد أسند إلى المفوضية مجموعة من المسؤوليات بالغة الأهمية. من بينها، تعبئة الموارد وتقديم الدعم لإصلاحات قطاعي الحكم والأمن، والمساعدة الإنسانية، والعدالة الانتقالية، والمصالحة، والاستشفاء. تم التأكيد على هذه المهام في سبتمبر 2018 في الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، والذي جدد التأكيد على دور الاتحاد الأفريقي في الجوانب الرئيسية للاتفاق وحتمية دعم المفوضية لعملية التنفيذ.

100. في ضوء ما سبق، ونظرا للبدء مؤخرا في الأنشطة المتعلقة بما قبل المرحلة الانتقالية، قام فريق العمل المشترك بين الإدارات للاتحاد الأفريقي والمعني بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، ببعثة استشارية لمدة ثلاثة أيام إلى جوبا، جنوب السودان، من 7 إلى 9 نوفمبر 2018. كان الهدف الرئيسي للبعثة هو مناقشة وتحديد مجالات مسؤولية الاتحاد الأفريقي، فضلا عن تحديد الأولويات الأخرى التي يمكن للمفوضية السعي إلى تحقيقها من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، لاستعادة السلام والتنمية المستدامين في جنوب السودان. كما حددت البعثة قدرات الاتحاد الأفريقي على أرض الواقع، لاسيما نقاط قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، ومجالات تدخل الاتحاد الأفريقي التي من شأنها المساهمة في تعزيز تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه.

101. عملاً بطلب حكومة جامبيا المقدم إلى مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي في مارس 2017، وبناءً على توجيهات الجلسة الـ695 لمجلس السلم والأمن المنعقدة في 15 يونيو 2017، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بنشر الدفعة الأولى من فريق الدعم الفني للاتحاد الأفريقي المتكون من عشر أعضاء إلى جامبيا في نهاية سبتمبر 2018. تضم الدفعة كبير المستشارين في مجال إصلاح الدفاع، ومستشار في مجال تطوير السياسات – الخطط، ومستشار في مجال تطوير السياسات، ومستشار في مجال التعاون العسكري المدني، ومستشار في تنظيم وإدارة شؤون الموظفين، ومستشار في مجال العمليات والتدريب. وبالمثل، نشرت مفوضية الاتحاد الأفريقي في 12 ديسمبر 2018، عضوين إضافيين من الفريق، وهما: كبير خبراء في مجال سيادة القانون؛ وخبير في مجال حقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان). وفي كلتا المناسبتين، استقبل نائب الرئيس، معالي أوسيانو داربوي، أعضاء فريق الدعم الفني للاتحاد الأفريقي المألف من عشر أعضاء إلى جامبيا، نيابة عن الحكومة.

102. تم دمج المستشارين العسكريين لفريق الدعم الفني للاتحاد الأفريقي المتكون من عشرة أعضاء إلى جامبيا في مكاتب مستشار الأمن القومي، السكرتير الدائم لوزارة الدفاع، ورئيس أركان الدفاع في

القوات المسلحة الجامبية، ويقومون بالاضطلاع بمهامهم بشكل فعال. على سبيل المثال، يقومون بدعم القوات المسلحة الجامبية في تطوير برامج العمليات والتدريب. وقد اشتركوا مع القوات المسلحة الجامبية لوضع استراتيجية قوية للتعاون المدني والعسكري لمساعدة جامبيا على تحسين صورة جيشها واستعادة ثقة الجمهور في الجيش كمؤسسة لسيادة القانون. علاوة على ذلك، فقد قدموا الدعم للفريق المتعدد أصحاب المصلحة في مكتب "مستشار الأمن القومي" لوضع الصيغة النهائية لسياسة الأمن الوطني وتنظيم ورشة عمل وطنية صدقت على السياسة في أكتوبر 2018. وبعد اعتماد خطة الأمن الوطني، سيقوم المستشارون العسكريون، بالشراكة مع أعضاء آخرين في فريق المستشارين الدوليين في مجال إصلاح قطاع الأمن، بدعم مكتب مستشار الأمن الوطني في وضع استراتيجية الأمن الوطني لتحديد الرؤية الاستراتيجية للبلد والخطوات اللازمة لتفعيل سياسة الأمن الوطني.

103. احتضنت الحكومة عملية نشر فريق الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم الفني إلى جامبيا بحماس. وهناك توقعات كبيرة في أن تؤدي عملية فريق الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم الفني إلى جامبيا لمساعدة الحكومة إلى إعادة تنظيم مؤسسات القطاع الأمني وإضفاء الطابع المهني على وتفعيل لجنة الحقيقة والمصالحة حتى تكون قادرة على تلبية احتياجات الأمن والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون للشعب الجامبي

104. في ضوء ما سبق، قد يود المؤتمر أن يثني على حكومة جامبيا للتقدم المحرز في توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد بعد المرحلة الانتقالية في يناير 2017. وقد يود المؤتمر كذلك أن يشجع المفوضية على مواصلة دعمها لجامبيا من خلال فريق لاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم الفني والآليات الأخرى إلى جامبيا .

105. خلال الفترة قيد الاستعراض، شهد **حوض بحيرة تشاد** تغيرات بيئية أسهمت في النزاع في المنطقة وأدت إلى اتساع نطاق التصحر وانكماش البحيرة بنسبة 90% تقريبا. وقد ساعد اختفاء المياه الذي كان موردًا مهمًا وأساسياً لبقاء الملايين من الأشخاص في تعزيز صعود جماعة بوكو حرام في المنطقة. تستغل جماعة بوكو حرام انكماش البحيرة لبناء قاعدتها للتجنيد، ونشر الأساليب الوحشية من الاختطاف والاستعباد الجنسي والقتل والنهب لترويع السكان. تجدر الإشارة إلى أن الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد المنعقدة في نواكشوط، موريتانيا خلال الفترة من 25 يونيو إلى إلى 2 يوليو 2018، رحبت بالتقدم والمكاسب التي سجلتها فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية وأثنت على جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي **ولجنة حوض بحيرة تشاد** في وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار والإنتعاش والمرونة من أجل تثبيت المناطق المتضررة من بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد.

106. من أجل إنهاء آثار أزمة جماعة بوكو حرام ومعالجة أسبابها الجذرية، مثل التخلف والفقر وتغير المناخ، عقدت لجنة حوض بحيرة تشاد، بالتعاون مع المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الشركاء الآخرين، مؤتمرا وزاريا في أبوجا في 30 أغسطس 2018، حيث اعتمدت استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش والقدرة على التصدي في مناطق حوض بحيرة تشاد. عزّز المؤتمر الوزاري الذي انعقد تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2349، من بين أمور أخرى، الجهود الجارية التي تبذلها المنطقة لضمان تنشيط بحيرة تشاد من خلال مبادرة نقل مياه الحوض.

107. من جانبه، أيد مجلس السلم والأمن، خلال اجتماعه الـ 816 المنعقد في 5 ديسمبر 2018، الاستراتيجية الإقليمية وحث لجنة حوض بحيرة تشاد على التعجيل بشكل كبير في تنفيذ الإستراتيجية مشيراً إلى أن المزيد من التأخير في هذا، قد يتضرر بالمكاسب التي حققها فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات في المنطقة وكذلك تجديد ولاية فريق العمل المشترك لمدة 12 شهرا أخرى اعتبارًا من 31 يناير 2019. كما حث مجلس السلم والأمن المفوضية على مواصلة دعم لجنة

حوض بحيرة تشاد في تنفيذ استراتيجية الاستقرار الإقليمي، من خلال توسيع نطاق تعاملها الاستراتيجي مع لجنة حوض بحيرة تشاد من أجل تفعيل آليات وهياكل تنفيذ الإستراتيجية. بعد اعتمادها، بدأت لجنة حوض بحيرة تشاد، بدعم من المفوضية ، في عملية تفعيل الهياكل تنفيذا لهذه الاستراتيجية . يشمل الهياكل المشار إليها إنشاء مؤسسات رئيسية لتوفير الإشراف الاستراتيجي وتوجيه السياسات لعملية التنفيذ.

108. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجري استعراض استراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بقيادة كل من المفوضية وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. بعد عملية الاستعراض، قرر كل من مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن للأمم المتحدة إعادة تشكيل العملية المختلطة على أساس خطين، هما حفظ السلام في وسط دارفور وتحقيق الاستقرار/ بناء السلام في شمال دارفور خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي في يونيو 2020. بناءً على طلب حكومة السودان، تخطط المفوضية لإيفاد بعثة تقييم إلى دارفور بهدف تحديد مجالات معينة يمكن للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء من خلالها دعم جهود تحقيق الاستقرار في المنطقة. قد يود المؤتمر تشجيع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في السودان على دعم إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في إقليم دارفور.

109. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في أوائل فبراير 2018، عقدت نيجيريا بالتعاون مع لجنة حوض بحيرة تشاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) مؤتمراً دولياً بشأن "إنقاذ حوض بحيرة تشاد". دعا المؤتمر، من بين جوانب أخرى في إعلانه، الاتحاد الأفريقي إلى إقرار مبادرة نقل مياه الحوض كمشروع أفريقي لإعادة تأهيل البحيرة وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في المنطقة وتشجيع الملاحة والأنشطة الصناعية والاقتصادية.

110. قد يود المؤتمر أن يشيد بجمهورية مصر العربية ولجنة حقوق الإنسان على دورهما النشط في الجهود المبذولة لتفعيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات ودعوتها إلى تسريع العمل بشأن اتفاقية البلد المضيف للمركز. وفي هذا السياق، قد يود المؤتمر أيضا أن يشيد بمصر على توفيرها الأراضي والمرافق الأخرى للمركز. قد يود المؤتمر كذلك تشجيع الدول الأعضاء على توفير الموارد الضرورية، ولا سيما التمويل لدعم التشغيل الكامل للمركز. يجوز للمؤتمر كذلك أن يشجع المشاورات الجارية بين المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمفوضية من أجل وضع الصيغة النهائية لسياسة واستراتيجية المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات وأن يحث المفوضية على ضمان وضع الصيغة النهائية لهذه الوثائق في الوقت المناسب.

111. علاوة على ذلك، قد يود المؤتمر أن يشيد بحكومة جامبيا على التقدم المحرز في توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، في أعقاب الانتقال إلى الديمقراطية في يناير 2017. قد يود المؤتمر أن يشجع المفوضية على مواصلة دعمها لجامبيا من خلال فريق الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم الفني والآليات الأخرى إلى جامبيا .

112. فيما يتعلق بتنشيط حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك إعادة تأهيل بحيرة تشاد، قد يود المؤتمر الترحيب بنتائج المؤتمر الوزاري للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي عقد في 30 أغسطس 2018، في أبوجا، نيجيريا، الذي صدق واعتمد الاستراتيجية الإقليمية لاستقرار وانتعاش المنطقة وقدرتها على التصدي، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2349. قد يود المؤتمر دعوة الدول الأعضاء في لجنة بحيرة تشاد إلى دعم عملية وضع خارطة طريق واضحة واستراتيجية شاملة لتعبئة الموارد لتنفيذ الاستراتيجية. قد يود المؤتمر كذلك دعوة وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي / النيباد التي أنشئت حديثاً إلى الاضطلاع بدور رائد في تنفيذ الاستراتيجية والمساهمة، من جملة أمور أخرى، في بلورة خطة

التنفيذ وتعبئة الموارد. قد يود المؤتمر كذلك أن يكرّر نداءه إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / والآليات الاقليمية والمجتمع الدولي الأوسع لتقديم المساعدة الضرورية والمالية والفنية لدعم تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك تقديم الدعم الإضافي لفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات من أجل تعزيز المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن. قد يود المؤتمر أيضا أن يشيد بعقد مؤتمر دولي بشأن إنقاذ بحيرة تشاد من قبل نيجيريا، بالتعاون مع لجنة حوض بحيرة تشاد واليونسكو، مما استرعى الانتباه إلى الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية المتعددة الأوجه وزيادة انعدام الأمن الناجم عن انكماش البحيرة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وزيادة الحاجة إلى بذل جهود متضافرة لإعادة إحياء البحيرة، وتأييد نتائج المؤتمر (إعلان أبوجا)، ولا سيما مبادرة نقل المياه بين الحوض كمشروع أفريقي لاستعادة بحيرة تشاد و تشجيع الملاحة، والتنمية الصناعية والاقتصادية.

2) **الإنذار المبكر ومنع النزاعات**

- النظام القاري للإنذار المبكر

113. خلال الفترة قيد الاستعراض، قدم النظام القاري للإنذار المبكر إحاطة استشرافية ومعلومات مستكملة حول وضع تنفيذ الإطار القاري لمنع النزاعات إلى مجلس السلم والأمن في أكتوبر 2018. وكجزء من تنفيذ الاطار القاري لمنع النزعات دعمت المفوضية جمهورية غانا في إجراء تقييم الضعف الهيكلي للبلد والقدرة على التكيف واستراتيجية الحد من الضعف الهيكلي للبلد. تم إطلاق التقرير عن تقييم الضعف الهيكلي للبلد واستراتيجية الحد من الضعف الهيكلي للبلد في أكرا، غانا في 24 أكتوبر 2018 بحضور فخامة الرئيس نانا أكوفو أدو ومفوض السلم والأمن، السفير إسماعيل شرقي.

114. تعزيزا لجهود منع نشوب النزاعات، أطلقت المفوضية برنامج "الشباب من أجل السلام" كجزء من الجهود المتضافرة الرامية إلى تنفيذ المادة 17 من ميثاق الشباب الأفريقي (2006)، التي تحث على المشاركة النشطة والتعاون مع الشباب في مجال السلم والأمن . عقد مجلس السلم والأمن في دورته ال 807 في 8 نوفمبر 2018، جلسة مفتوحة بشأن الشباب، تناولت موضوع "الشباب والسلم والأمن" بمناسبة ذكرى يوم الشباب الأفريقي وكمتابعة للاجتماع الاستشاري مع منظمات الشباب الذي عقد في لا جوس، نيجيريا من 4 إلى 6 نوفمبر 2018. حث مجلس السلم والأمن، من جملة أمور أخرى، المفوضية على إجراء دراسة على مستوى القارة بشأن دور الشباب في السلم والأمن. علاوة على ذلك، ونظراً لتنامي عدد النزاعات الرعوية في القارة وتهديداتها المتزايدة وارتباطها بالجرائم المنظمة عبر الوطنية الأخرى، نظمت المفوضية اجتماعاً حول نزاع المزارعين - الرعاة في أفريقيا بعنوان : نحو وضع آلية قارية لتحويل النزاع في أديس أبابا يومي 18 إلى 19 سبتمبر 2018 . تم انعقاد هذا الاجتماع بهدف استجواب العوامل التي تحرض على النزاعات العنيفة بين المزارعين والرعاة ووضع سياسة مستدامة إلى جانب استراتيجيات موجهة نحو العمل .

115. بالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع القانون التأسيسي والمادة 23 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي يقر بالرابطة التي لا تقبل الجدل بين حقوق الإنسان ومنع النزاعات، قامت المفوضية بمراجعة مكتبية ثنائية مع الأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في أديس أبابا، يومي 17 و18 سبتمبر 2018 بهدف صقل مؤشرات حقوق الإنسان القائمة في النظام القاري للإنذار المبكر للاتحاد الأفريقي وتبادل المعلومات لتعزيز الإدماج الشامل لحقوق الإنسان في النهج القائم على البيانات.

116. قد يود المؤتمر تشجيع الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من أدوات منع النزاعات الهيكلية التي وضعتها المفوضية، بما في ذلك تقييم الضعف الهيكلي للبلد والقدرة على التكيف واستراتيجية

الحد من الضعف الهيكلي للبلد وتعزيز قدرات الشباب على المشاركة الفعالة في قضايا السلم والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

- برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي

117. يواصل برنامج الحدود الاتحاد الإفريقي دعم الدول الأعضاء في عمليات تحديد / ترسيم الحدود وتعزيز التعاون عبر الحدود. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي ببعثات تقييم في موزمبيق وناميبيا وزيمبابوي وزامبيا من أجل تحديد القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء لتحديد حدودها الدولية المشتركة وترسيمها وإعادة تأكيدها. بالإضافة إلى ذلك، سهلت المفوضية اجتماعات لجنة ترسيم الحدود المشتركة بين جنوب السودان والسودان واللجنة الفنية المشتركة للدول المشاطئة لبحيرة تنجانيقا، ولجنة ترسيم الحدود المشتركة في جنوب السودان والسودان. كان الغرض من الاجتماعات تقييم التقدم المحرز ومعالجة أي تحديات في تعيين/ترسيم حدودها المشتركة. فيما يتعلق بالتعاون العابر للحدود، يواصل برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي جهود الدعوة للتوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي للتعاون عبر الحدود. وفي هذا الصدد، دعمت المفوضية الاجتماع بشأن إنشاء لجنة محلية عبر الحدود بين ملاوي وتنزانيا كما نظمت المفوضية الاجتماع التنسيقي الرابع المشترك بين برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي - المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الاقليمية في أروشا، تنزانيا في سبتمبر 2018، الذي أعتمد خارطة الطريق للمجموعات الاقتصادية الاقليمية والآليات الاقليمية للفترة 2018-2022 واختصاصات جهات التنسيق للمجموعات الاقتصادية الاقليمية / الآليات الاقليمية كما تم تقاسم خبرات حول أفضل الممارسات في مجال إدارة الحدود.

118. قد يود المؤتمر أن يكرر نداءه إلى الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون العابر للحدود (اتفاقية نيامي) والتصديق عليها وتنفيذ مقررات الإعلان بشأن برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي والتدابير الرامية إلى توطيدها.

- **فريق الحكماء**

119. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد فريق الحكماء اجتماعين نظاميين استعرض خلالهما أنشطته كما أعرب عن قلقه إزاء التأخيرات في منح بعض الدول الأعضاء فرصة لإجراء مشاورات مع أعضاء فريق الحكماء . أعرب الفريق عن قلقه إزاء تزايد التهديدات في القارة، بما في ذلك تزايد عسكرة أجزاء من القارة من قبل كيانات أجنبية. أحاط علما بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة المواضيعية التي أجريت بشأن تحسين الوساطة وحل النزاعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية في جميع أنحاء أفريقيا ؛ كما أحاط علما بأنشطة شبكة النساء الأفريقيات في الوساطة ومنع النزاعات. نظمت المفوضية الاجتماع السنوي الرفيع المستوى للوسطاء والمبعوثين الخاصين، في أكرا، غانا، في أكتوبر 2018، بمشاركة مفوض السلم والأمن، وأعضاء فريق الحكماء، الممثلين الساميين للاتحاد الأفريقي والمبعوثين الخاصين. خلال هذه الخلوة، أعرب فريق الحكماء عن تقديره للرئيس السابق فخامة السيد لوكاس بوهامبا لقيادته رئاسة فريق الحكماء في 2014 . يجدر بالذكر أن الاجتماع انتخب الدكتور سبيسيوسا واندیرا كازيبوي رئيسا جديدا للفريق.

120. علاوة على ذلك وكجزء من تنفيذ مبادرة شبكة النساء الأفريقيات في منع النزاعات والوساطة، اجتمعت اللجنة التوجيهية رتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة المسائل الرئيسية المتعلقة بتفعيل الشبكة . حتى ديسمبر 2018، بلغ عدد المعتمدين 207 عضوا مع تمثيل إقليمي قوي من الشرق والغرب ووسط أفريقيا . تجدر الإشارة إلى أنه تم تدريب 100 امرأة، من أرجاء القارة على الدبلوماسية الوقائية والوساطة، بالإضافة إلى تنظيم دورتين تدريبيتين في مقر الاتحاد الأفريقي. فضلاً عن ذلك، شاركت الرئيسات المشاركات في شبكة النساء الأفريقيات في الوساطة ومنع

النزاعات في بعثات إلى كل من بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، بينما شاركت الأخريات في مجالات أخرى ذات صلة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالحدود.

121. انعقدت الجمعية العامة لشبكة النساء الأفريقيات في منع النزاعات والوساطة في ديسمبر 2018 حيث ركزت على كافة النزاعات القائمة على الموارد الطبيعية في أفريقيا. بقيامها بذلك، تعزز الشبكة وتمضي قدما بأحدث نقاش أطلقه فريق الحكماء للاتحاد الأفريقي بشأن تحسين الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية في القارة والسعي إلى الوساطة في شأنها.

122. وفي هذا الصدد، قد يود المؤتمر تشجيع الدول الأعضاء على مساعدة ودعم فريق الحكماء في مساهمته في جهود السلام داخل القارة. علاوة على ذلك، قد المؤتمر تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز قدرات المرأة على المشاركة في جهود منع نشوب النزاعات والمشاركة في الوساطة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

3) أنشطة القوة الأفريقية الجاهزة

123. خلال الفترة قيد الاستعراض، شرعت المفوضية في الجهود الرامية إلى استكمال مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الإفريقية الجاهزة وفقاً لتوجيهات اجتماع لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة الأمن، الذي عقد في 12 أكتوبر 2018، في أديس أبابا.

124. هناك جهود متواصلة أيضاً في تعزيز تفعيل قاعدة اللوجستيات القارية للقوة الأفريقية الجاهزة . تستمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تقديم دعم إضافي إلى قاعدة اللوجستيات القارية من خلال إعارة موظفين على حساب التكاليف الخاصة. كما بدأت المفوضية برنامجًا لتدريب المدربين في قاعدة اللوجستيات القارية. في المجالات المتعلقة بإدارة الأصول، وصيانة المعدات وغيرها ذات الصلة بعمليات قاعدة اللوجستيات القارية .

125. اعتمد مجلس السلم والأمن سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن السلوك والانضباط في عمليات دعم السلام وسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات دعم السلم في جلسته الـ 813 المنعقدة في 29 نوفمبر 2018. وتسلط هاتان السياستان الضوء على التزام الاتحاد الأفريقي بضمان أن تطبق منظمات القطاع الخاص لديها الولايات وفقًا لأعلى معايير السلوك والانضباط، واحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتواصل المفوضية الجهود الرامية إلى استكمال مشروع مبادئ عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي. وذلك من أجل ضمان التآزر في استجابة الاتحاد الأفريقي لإدارة النزاعات.

126. تقوم المفوضية ببذل جهود إضافية لاستكمال نظم القيادة والمراقبة، والمعلومات والاتصال للقوة الافريقية الجاهزة . ومن المتوخى استكمال العقد المبرم بين الاتحاد الأفريقي ومقدم الخدمة في عام 2019 لبدء تنفيذ النظام.

127. وفقا لمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Dec.679(XXX، المعتمدة في دورته العادية الـ 30 يومي28 و 29 يناير 2018 والمقرر(Assembly/AU/Dec.695(XXXI الصادر عن دورته العادية الـ31 يومية 1 و2 يوليو 2018، حول تنسيق القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات ضمن إطار القوة الإفريقية الجاهزة، عقد مجلس السلم والامن سلسلة من جلسات العمل حول القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات و القوة الإفريقية الجاهزة . في اجتماعه الـ795 الذي عقد في 20 سبتمبر 2018، اعتمد مجلس السلم والأمن البيان (PSC/PR/COMM.(DCCXCV، وطلب فيه، من بين أمور أخرى، من المفوضية التعجيل

بعملية مواءمة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات داخل القوة الأفريقية الجاهزة، مع الامتثال الكامل لنص وروح مقررات المؤتمر 679 و 695. وفي هذا الصدد، شدد مجلس السلم والأمن على ضرورة قيام المفوضية بتكريس جميع الموارد المتاحة لأنشطة القوة الإفريقية الجاهزة بشكل حصري بهدف التعجيل بعملية التنسيق. وفي هذا الصدد، أكد مجلس السلم والأمن على أهمية مشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية بشكل كامل في هذه العملية، مع مراعاة التوزيع الناجح، ضمن إطار القوة الإفريقية الجاهزة، في ليسوتو من قبل مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وفي جامبيا و في غينيا بيساو من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا السياق، طُلب من المفوضية كذلك ضمان المشاركة النشطة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية في تطوير الإطار القانوني لتوجيه استخدام القوة الإفريقية الجاهزة

128. يود المؤتمر أن يثني على مجلس السلم والأمن على جهوده المستمرة في زيادة تعزيز القوة الإفريقية الجاهزة بما في ذلك الخطوات المتخذة لتيسير مواءمة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في إطار القوة الإفريقية الجاهزة. ما يشيد المؤتمر بالمفوضية للجهود المبذولة لضمان تشغيل القاعدة اللوجستية القارية بكامل طاقتها، وإطلاق المستودعات اللوجستية الإقليمية للقوة الإفريقية الجاهزة. وفي هذا السياق، تمت التوصية بأن يطلب المؤتمر من المفوضية أن تسرع في تنفيذ أحكام مذكرة مجلس السلم والأمن [PSC/PR/COMM.(DCCCXXI)]، بما في ذلك المصفوفة المعتمدة في الاجتماع الـ 821 لمجلس السلم والأمن في 9 يناير 2019 فيما يتعلق بمواءمة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في إطار القوة الإفريقية الجاهزة. وفي هذا السياق، يود المؤتمر أن يطلب من المفوضية تطوير وتقديم تقرير شامل إلى مجلس السلم والأمن عن عملية التنسيق في يناير 2020 لبحثه.

4) صندوق السلام للاتحاد الأفريقي

129. يشكل تنشيط صندوق السلام جزءا أساسيا من جدول أعمال تمويل الاتحاد الأفريقي، ويهدف إلى ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لأنشطة السلم والأمن التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. أنشئ صندوق السلام في عام 1993 كأداة تمويل رئيسية لأنشطة السلام والأمن التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية. وبعد إنشاء الاتحاد الأفريقي، أصبح صندوق السلام أحد الأركان الخمسة لمنظومة السلم والأمن الأفريقية .

130. ومن الناحية التاريخية، تم تمويل أنشطة السلم والأمن التشغيلية للاتحاد الأفريقي من الميزانية العادية والبرنامجية. وقد خلقت هذه الأنشطة قدرًا كبيرًا من التقلبات في الشؤون المالية للاتحاد الأفريقي، وكان هذا هو الحال في عام 2015 عندما اضطر الاتحاد الأفريقي إلى نشر عمليتي دعم للسلام في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتمويل هذه الأنشطة مسبقًا غير أنه لم يسترجع الوعود المعلن عنها من قبل المانحين.

131. وجه مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.561(XXIV) الصادر في أديس أبابا 2015، والمقرر Assembly/AU/Dec.578(XXV) الصادر في يونيو 2015 في جوهانسبيرج حول تمويل الاتحاد، أن تقوم الدول الأعضاء بتمويل 25% من أنشطة السلم والأمن. في يوليو 2016، قرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي منح صندوق السلام 400 مليون دولار أمريكي من مساهمات الدول الأعضاء كجزء من الميزانية الإجمالية للاتحاد الأفريقي. ويمثل هذا الرقم المقدر بـ 400 مليون دولار القيمة النقدية لالتزام المؤتمر بنسبة 25٪. وفي أعقاب مقرر لجنة وزراء المالية باتخاذ عام 2017 سنة انتقالية، سيتم الوصول إلى مستوى المنحة الكامل في عام 2021.

132. قرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في مقرره Assembly/AU/Dec.605 (XXVII)، الصادر في دورته العادية السابعة والعشرين في يوليو 2016، تنظيم صندوق السلام حول ثلاث نوافذ مواضيعية، وهي:

- النافذة 1: الوساطة والدبلوماسية الوقائية
- النافذة 2: القدرة المؤسسية
- النافذة 3: عمليات دعم السلام

133. كان نصيب الدول الأعضاء 65 مليون دولار في عام 2017 و 65 مليون دولار في 2018 وسيكون نصيبها 65 مليون دولار في 2019. ومنذ عام 2017، تلقى الصندوق **80.6 مليون دولار من مساهمات الدول الأعضاء**. ويمثل هذا أعلى مستوى من مساهمات الدول الأعضاء منذ إنشاء الصندوق في عام 1993. وحتى الآن ساهمت **48 دولة من الدول الأعضاء في صندوق السلام**، وكان دفع المساهمات المستحقة لعامي 2017 و 2018 من جميع المستويات هو تمكين تمويل صندوق السلام بمستوى يصل إلى 102.2 مليون دولار. ومن المتوقع حدوث المزيد من التقدم، بمجرد أن يتناول مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثانية والثلاثين مسألة جدول تقدير الأنصبة المقرر استخدامها في صندوق السلام والمقرر عقدها في أديس أبابا يومي 10 و 11 فبراير 2019.

134. فيما يتعلق بهياكل الحوكمة والإدارة، عقد مجلس الأمناء جلسته الافتتاحية في 16 نوفمبر 2018. وقدمت الاختصاصات الأولية لهياكل الحوكمة والإدارة المتبقية إلى المجلس خلال اجتماعه الافتتاحي إلى جانب المشروع التمهيدي للوائح والنظم المالية لصندوق السلام. قدم الممثل السامي للاتحاد الإفريقي نفس الشيئ للجنة الممثلين الدائمين في 20 نوفمبر 2018. وسيتم استعراض الاختصاصات المعدلة خلال اجتماع المجلس القادم على هامش قمة فبراير 2019 وسيتم تقديمها أيضًا إلى وزراء المالية الخمسة عشر، الذين لديهم ولاية الإشراف على تنفيذ مقرر تمويل كيجالي، لاستعراضه في 6 فبراير 2019. كما سيتم تقاسم الوثائق المنقحة مع لجنة الممثلين الدائمين.

135. حدد مقرر كيجالي لعام 2016، فيما يتعلق بجدول تقدير الأنصبة، أنه ينبغي زيادة الهبة التي تبلغ 400 مليون دولار أمريكي عن طريق مساهمات متساوية من الأقاليم الخمسة للاتحاد الأفريقي. وهذا يعني أن كل إقليم يجب أن يجمع 80 مليون دولار. ومع ذلك، فإن المقرر لم يقدم توضيحًا حول كيفية توزيع هذا المبلغ داخل الأقاليم. وفي غياب التوجيه بشأن هذه المسألة، تقوم المفوضية بتطبيق جدول تقدير الأنصبة العام لتقييم مساهمات الدول الأعضاء.

136. تجدر الإشارة إلى أن الخيارات المتعلقة بكيفية تقييم صندوق السلام تم بحثها في الجلسة المشتركة للجنة الوزارية للمساهمات ولجنة خبراء وزراء المالية في نوفمبر 2018 وفي يناير 2019. وقد استعرضت الجلسة المشتركة على المستوى الوزاري في 6 فبراير 2019 الخيارات وأصدرت توصيات بشأن جدول تقدير الأنصبة إلى المجلس التنفيذي لبحثها من أجل بلورة طريق المضي قدما.

5) مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

137. بموجب البيان PSC / AHG / COMM. (CDLV) الصادر عن مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ 455 المنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في نيروبي، كينيا، في 2 سبتمبر 2014، تم إبلاغ مجلس السلم والأمن بالأمر وتلقي إحاطات منتظمة حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من المفوضية واللجنة الأفريقية لأجهزة الاستخبارات والأمن.

138. لا يزال الإرهاب قائما باعتباره تهديدا لأمن الدولة والأمن البشري في القارة، مما يقوض التنمية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت القارة زيادة جغرافية للتهديدات الإرهابية في البلدان والمناطق المتأثرة. وتعتبر منطقة الساحل والصحراء، وحوض بحيرة تشاد، والقرن الإفريقي، وأفريقيا الوسطى مؤخراً أكثر المناطق تضرراً. وتتطلب الأوضاع في هذه المناطق أن يلعب الاتحاد الأفريقي دوراً أكثر مركزية في تخطيط الاستجابات المحددة زمنياً وإيصالها من أجل تعزيز المرونة. وسيسهم ذلك في وقف انتشار التهديد الذي يلوح في الأفق في البلدان والمناطق المجاورة. وهذا يستدعي اتباع نهج شامل يدمج التنمية السياسية والأمنية والاجتماعية الاقتصادية.

139. من ناحية أخرى، هناك صلات متزايدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تثير القلق. ويدعو ذلك إلى تعزيز التعاون بين المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب وآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون بين أجهزة الشرطة، واللجنة الأفريقية للأجهزة الاستخباراتية والأمنية من أجل تحديد التحالفات النشطة. وتفكيكها.

140. في هذا الصدد، يود المؤتمر أن يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، من خلال تعزيز التشريع والقدرة التشغيلية والتنسيق فيما بين الهياكل الوطنية ذات الصلة، والاعتراف بمساهمة اللجنة الأفريقية للأجهزة الاستخباراتية والأمنية، ولا سيما أحكام الإنذار المبكر لمكافحة الإرهاب. يود المؤتمر أن يعرب عن قلقه بأنه، على الرغم من التقدم المحرز في وضع إطار شامل معياري وتنفيذي لمكافحة الإرهاب، لا تزال هناك فجوات خطيرة من حيث التنفيذ والمتابعة، مما يقوض فعالية استجابة أفريقيا لتهديد الإرهاب والتطرف العنيف. وبناءً على ذلك، يود المؤتمر أن يؤكد على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج عملي موجه للتعبير بشكل ملموس عن التزام الدول الأعضاء بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بكافة أشكاله ومظاهره وتشجيع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب تشمل الوقاية والاستجابة وإعادة البناء. قد يود المؤتمؤ أن يجدد إدانته القوية لجميع أعمال الإرهاب المرتكبة في القارة أيا كان مقترفها، وأينما كانت، ولأية أغراض، ويؤكد مجددا عزم الاتحاد الأفريقي على تخليص أفريقيا من آفة الإرهاب والتطرف العنيف، التي لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف. وقد يود المؤتمر أن يعبر عن تضامن الاتحاد الأفريقي الكامل مع البلدان المتضررة وضحايا الإرهاب.

6) المرأة والسلم والأمن

141. تم التصديق على إطار النتائج القارية لرصد وتنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن في 29 مارس 2018 من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي اعتمدت خطط عمل بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325. وفي وقت لاحق اعتمد مجلس السلم والأمن إطار العمل في 16 مايو 2018. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وبعد الاعتماد، أجرى مكتب المبعوث الخاص زيارات قطرية من أجل نشر استخدام الدول الأعضاء للإطار في رصد عمليات تسليم الالتزامات المنصوص عليها في خطط العمل. ومن ثم أجريت بعثات استشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وأوغندا. وعلى المستوى الإقليمي، عقد المبعوث الخاص المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً تشاورياً مع جماعة شرق أفريقيا بشأن استخدام الإطار. وقام والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى بتطوير خطة العمل الإقليمية الخاصة بسلم وأمن المرأة واعتمد إطار الاتحاد الأفريقي القاري كأداة للمراقبة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في عدد البلدان التي اعتمدت إجراءات وطنية بشأن سلم وأمن المرأة. ويوجد في الوقت الحالي 23 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي لديها خطط عمل وطنية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلم والأمن.

142. يتمثل أحد الأعمال الرئيسية للاتحاد الأفريقي حول المرأة والسلم والأمن في تعزيز دور المرأة وقيادتها في عمليات السلام، على جميع المستويات. ومن هذا المنظور، أُجريت بعثة تضامن مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جنوب السودان وتشاد والنيجر، وأكدت على الدور

المنوط بالمرأة في إعادة بناء المجتمعات، وعلى وجه الخصوص، أهمية مراعاة العلاقة بين جهود السلام والأمن والتنمية. وعلاوة على ذلك، خصص مجلس السلم والامن اجتماعه الـ 803، الذي عقد في 19 أكتوبر 2018، لجلسة مفتوحة حول موضوع: "دور المرأة في منع النزاعات وبناء السلام على مستوى المجتمع". وخلال هذه الدورة، أكدت الدول الأعضاء أهمية تسخير وتدعيم المنابر الوطنية النسائية والشبكات الإقليمية بشأن السلام والأمن، وشددت على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على مكتب المبعوث الخاص المعني بالمرأة والسلم والأمن وتوفير الموارد اللازمة لتمكين المكتب من الوفاء بولايته بصورة أكثر فعالية.

7) حماية الأطفال في أوضاع النزاع في أفريقيا

143. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد النزاعات المسلحة في أفريقيا على نحو ملحوظ بفضل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الأليات الإقليمية بدعم من الشركاء. ومع ذلك، تظل أفريقيا القارة الأكثر تأثرا بالنزاعات المسلحة والأزمات المدمرة. وهكذا، فإن ضمان السلام والأمن في أفريقيا يتصدر رؤية اهتمامات الاتحاد الأفريقي لإسكات المدافع في القارة. وعلى نحو متزايد، يكثف الاتحاد الأفريقي دوره في مجالات منع نشوب النزاعات، وصنع السلام، وعمليات دعم السلام والتدخل، وبناء السلام، والإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات. وفي ضوء العدد المتزايد لعمليات دعم السلام، كانت المفوضية نقطة انطلاق رئيسية لتعميم حماية الطفل في جدول أعمال السلام والأمن القاري للاتحاد الأفريقي.

144. عقد مجلس السلم والأمن، من جانبه، في اجتماعه الـ 789 المنعقد في 14 أغسطس 2018، جلسة مفتوحة بشأن موضوع "إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا". وخلال الدورة، شدد مجلس السلم والأمن على الدور الهام للأطر القانونية في تحويل المعايير وحماية حقوق الأطفال كمؤشر على التزام الدول الأعضاء بتحقيق هدف التنمية المستدامة لإنهاء زواج الأطفال بحلول عام 2030. وفي هذا الصدد، شجع مجلس السلم والأمن الدول الأعضاء على سن قوانين وطنية تحدد الحد الأدنى للسن القانوني للزواج بـ 18 سنة للبنات والبنين. كما شدد مجلس السلم والأمن على أن إصدار التشريعات وحده غير كافٍ لإنهاء زواج الأطفال، وحث الدول الأعضاء على إقرار برنامج المدارس الآمنة وتنفيذ إعلانها، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان التعليم الإلزامي لجميع الأطفال، من الفتيان والفتيات.

145. للتصدي بفعالية لتحديات التنسيق غير الفعال، وضعف تنفيذ السياسات، وعدم كفاية القدرات فيما يتعلق بحماية الأطفال في حالات النزاعات المسلحة، قد يود المؤتمر أن يؤيد مقرر مجلس السلم الذي يطلب من المفوضية، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، استكشاف طرق لتعزيز آلية الاتحاد الأفريقي القائمة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية بشأن حماية الطفل، وعلى هذا الأساس، إعداد منظومة لحماية الطفل في القارة باعتبارها جانبًا فرعيًا من منظومة السلم والأمن الأفريقية، وتقديمها إلى مجلس السلم والأمن لبحثها. وستكون النتيجة بمثابة منبر لتنسيق مبادرات الاتحاد الأفريقي القائمة في مجال حماية حقوق الأطفال، مما يؤدي إلى استجابة قارية متكاملة للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه الأطفال في حالات النزاع . وبالإضافة إلى ذلك، يود المؤتمر أن يدعو المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الأليات الإقليمية إلى تعيين جهات اتصال لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة من أجل تسهيل التنسيق الفعال مع منظومة حماية الطفل. وعلاوة على ذلك، يود المؤتمر أن يؤيد طلب مجلس السلم والأمن الموجه إلى رئيس المفوضية بتعيين مبعوث خاص معني بالأطفال في حالات النزاع ليكون بمثابة صلة سياسية رفيعة المستوى بين الأطفال في أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وقد يود المؤتمر كذلك أن يؤيد مقرر مجلس السلم والأمن الخاص بالمفوضية بإنشاء آلية قارية للإبلاغ والرصد لتزويد الاتحاد الأفريقي ببيانات دقيقة وموثوق بها وحديثة عن محنة الأطفال في حالة النزاع. يود المؤتمر أن يطلب من مفوضية الاتحاد الإفريقي مواصلة تعبئة الموارد من أجل الدول الأعضاء ودعمها بغية حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة على نحو أفضل.

8) تغير المناخ والسلم والأمن في أفريقيا

146. خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الصلة بين تغير المناخ والسلم والأمن في أفريقيا مصدر قلق رئيسي في القارة، وقد تم إبلاغ مجلس السلم والأمن بهذه المسألة. وتمت إثارة هذا الموضوع العرضي ومناقشته في العديد من اجتماعات مجلس السلم والأمن.

147. يشكل تغير المناخ تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين ولا يمكن لأي بلد أو منطقة أن تواجهه بمفردها. وفي سياق تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، طلب مجلس السلم والأمن من مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال بيانه[PSC / PR / BR]. (DCLCXXIV) ، الصادر خلال اجتماعه الـ 774 المنعقد في 21 مايو 2018، وضع دراسة شاملة عن تغير المناخ والسلام والأمن في القارة، مع منح اهتمام خاص للدول الأعضاء الجزرية. كما طلب مجلس السلم والأمن من رئيس المفوضية تعيين مبعوث خاص للاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في أفريقيا. والصلة بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأسباب الأخرى للنزوح لا يمكن إنكارها من الآن فصاعداً، حيث ان النزاعات ليست هي العامل الوحيد للنزوح وانعدام الأمن. إن التنافس على الموارد الشحيحة والفقر المدقع يساهمان في التداخل، مما يتسبب في المزيد من موجات اللاجئين والنازحين داخلياً.

148. في ضوء الوضع المقلق للغاية للاجئين في أفريقيا، قد يود المؤتمر أن يطلب من مفوضية الاتحاد الإفريقي إدراج عامل تغير المناخ في جميع سياساتها الموجهة إلى اللاجئين والنازحين داخليًا، والشروع في إجراء التعداد السكاني والتسجيل، مع مراعاة الأعداد المقدمة من المنظمة الدولية المعنية، وبالذات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من أجل تحديد الاحتياجات من حيث المساعدات الإنسانية على وجه التحديد. وقد يود المؤتمر أيضا حث الدول الأعضاء المستضيفة للاجئين على نزع سلاح مخيمات اللاجئين وتعزيز صمودهم. قد يود المؤتمر أيضا أن يستحضر بيان مجلس السلم والأمن [PSC / PR / BR]. (DCLCXXV)] الصادر خلال اجتماعه الـ 775 المنعقد في 22 مايو 2018، ويبرز أهمية حماية مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا، والحفاظ على طابعهم المدني لضمان عدم تحويلهم عن أهدافهم الأصلية. قد يود المؤتمر إجازة مقرر مجلس السلم والأمن ويطلب من رئيس الاتحاد الأفريقي تعيين مبعوث خاص للاتحاد الإفريقي لتغير المناخ والسلم والأمن في إفريقيا.

رابعا. الخاتمة:

149. منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، شهدت القارة بعض التقدم في مجال السلم والأمن كان الهدف منه إنهاء الأزمات والنزاعات التي تواجهها القارة. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات ينبغي معالجتها. ولا تزال القارة تواجه تهديدات للسلم والأمن مثل الإرهاب والتطرف العنيف بالإضافة إلى النزاعات المستمرة والمستجدة. وعلاوة على ذلك، تواجه القارة آثار تغير المناخ التي طالت بعض أجزاء القارة بشكل عنيف، مما أدى إلى تقويض الاقتصادات والمجتمعات. والواقع أن الهجمات الإرهابية قد أسفرت عن خسائر في الأرواح وإصابات فضلا عن الدمار وزيادة عدد النازحين واللاجئين. وبشكل عام، لا تزال هذه التهديدات المستمرة للسلم والأمن تعوق بشدة جهود أفريقيا نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

150. ليس من باب المبالغة التأكيد على ضرورة تحسين الحوكمة، نظراً للمشاكل المرتبطة بالعجز في هذا المجال. لا تزال القارة تواجه أزمات متعلقة بالانتخابات، على الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى أن يؤكد المؤتمر من جديد على محورية الوقاية في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. ومن المهم، في هذا الصدد، أن تقوم الدول الأعضاء بتيسير جهود مجلس السلم والأمن،

بدعم من المفوضية، بهدف منع الأزمات والنزاعات وإدارتها وتسويتها وكذلك النهوض بإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في إطار الجهود الشاملة لبناء أفريقيا خالية من النزاعات.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الثانية والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 10 -11 فبراير 2019

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/6 (XXXII)
Annex

نتائج الحلقة الدراسية رفيعة المستوي السادسة
حول السلم والأمن في أفريقيا

«مساعدة الأعضاء الأفريقيين الجدد في مجلس الأمن الدولي على التحضير لمعالجة قضايا السلم والأمن في القارة»
نيروبي، كينيا، يومي 13 و14 ديسمبر 2018

نتائج الحلقة الدراسية السادسة الرفيعة المستوي حول السلم والأمن في أفريقيا

«مساعدة الأعضاء الأفريقيين الجدد في مجلس الأمن الدولي على التحضير لمعالجة قضايا السلم والأمن في القارة»، نيروبي، كينيا، يومي 13 و14 ديسمبر 2018

أولا. مقدمة:

1. نظم مجلس السلم والأمن، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة جمهورية كينيا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، يومي 13 و14 ديسمبر 2018 في نيروبي كينيا، الحلقة الدراسية رفيعة المستوي حول السلم والأمن في أفريقيا: مساعدة الأعضاء الأفريقيين الجدد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على التحضير لمعالجة قضايا السلم والأمن. عُقدت الحلقة الدراسية في سياق عملية تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وكذلك تمشيا مع البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن الذي اعتمده خلال اجتماعه الـ397 المنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في نيويورك، في 23 سبتمبر 2013، والذي استعرض الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن، وقرر، من بين أمور أخرى، ضرورة "إجراء مزيد من المشاورات بين مجلس السلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن الأفريقيين، للتأكد من أن المقررات التي يعتمدها مجلس السلم والأمن يتم تعزيزها والدفاع عنها في مجلس الأمن بشكل فعال".

ثانيا. المشاركة

2. جمعت الحلقة الدراسية البلدان التالية: الأعضاء الخمسة عشر في مجلس السلم والأمن، إثيوبيا (عضو المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن الدولي *A3* المنتهية ولايته) وغينيا الاستوائية (عضو المجموعة الأفريقية *A3* الحالي) وكذلك جنوب أفريقيا (عضو المجموعة الأفريقية *A3* القادم)، وكوت ديفوار التي هي عضو حالي في المجموعة الأفريقية *A3* بسبب رئاستها لمجلس الأمن للأمم المتحدة لشهر ديسمبر 2018، فيما لم يستطع الممثلون الدائمون الآخرون في المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن الدولي *A3* المشاركة في الحلقة الدراسية. وترأست سعادة السفيرة مونيكا جوما، أمينة مجلس الوزراء للشؤون الخارجية في جمهورية كينيا، مراسم افتتاح الحلقة الدراسية رفيعة المستوى. وقد حضرت الحلقة الدراسية وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في إثيوبيا، معالي هيروت زيمن كاسا ووزير خارجية جيبوتي، معالي محمد علي حسن وترأس الحلقة الدراسية سعادة السفير أسامة عبد الخالق الممثل الدائم لمصر لدى الاتحاد الأفريقي، باعتبار مصر رئيسا لمجلس السلم والأمن لشهر ديسمبر 2018.
3. حضر مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، سعادة السفير اسماعيل شرقي، يرافقه موظفون من مفوضية الاتحاد الأفريقي، الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى وألقي كلمة الافتتاح. وكان وفد الأمم المتحدة، بما في ذلك مسؤولون من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، يرأسه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، سعادة حنا سروة تيتيه. وحضر الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى أيضا شركاء الاتحاد الأفريقي وهم بلجيكا والنرويج وألمانيا وسويسرا والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ثالثا. الهدف:

4. كان الهدف الرئيسي للحلقة الدراسية السادسة رفيعة المستوى هو تقوية الأساس الذي وضعته الحلقة الدراسية الافتتاحية في ديسمبر 2013 في وهران، بالجزائر من أجل إبراز المواقف الأفريقية المشتركة حول قضايا السلم والأمن في القارة وشعوبها، وتنسيقها وتعزيزها والدفاع عنها في إطار عملية صنع القرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين.
5. وقد أتاحت الحلقة الدراسية فرصة للمشاركين لمناقشة وتبادل الآراء بشأن وضع السلم والأمن في القارة، فضلا عن تقديم لمحة عامة عن التحديات التي تواجه مجلس السلم والأمن فيما يتعلق بتنفيذ التفويض الذي منحته إياه أفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما أتاحت الحلقة الدراسية

رفيعة المستوى السادسة فرصة للمشاركين لاستعراض وضع تنفيذ توصيات الحلقة الدراسية رفيعة المستوى السابقة. وتبادل المشاركون وجهات النظر حول الخطوات الإضافية المطلوبة من أجل تحقيق التنسيق الفعال والإجراءات القوية للمجموعة الأفريقية *A3* داخل مجلس الأمن الدولي، لتعزيز المواقف الأفريقية المشتركة حول قضايا السلم والأمن.

6. تضمن جدول أعمال الحلقة الدراسية قضايا موضوعية عريضة، ستسمح للمجموعة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن والشركاء بالتفكير بشكل واسع في كيفية معالجة قضايا السلم والأمن *على* نحو فعال وتسهيل التنفيذ السلس لأجندة الاتحاد الأفريقي الرئيسية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020. وفيما يلي نتائج مناقشات بنود جدول أعمال الحلقة الدراسية:

(أ) بشأن تعزيز السلم في أفريقيا

7. تبادل المشاركون وجهات النظر حول الخطوات اللازمة لإدارة التحديات المعقدة المتعلقة بالسلم والأمن في القارة، بما في ذلك أفضل السبل والوسائل لتعزيز السلم حيثما تحقق ذلك بالفعل واتفقوا على ما يلي:

1) الإحاطة علما بالتقدم المشجع المحرز في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، لاسيما في القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد، أكد المشاركون أهمية ملكية أفريقيا للإنجازات التي تحققت والحاجة إلى وضع آليات مناسبة لضمان أن تسهل الإنجازات التي تحققت تنمية القارة.

2) مع ملاحظة أنه في عام 2020، ستحتفل الأمم المتحدة بذكرى مرور 20 عامًا على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلم والأمن الذي تم اعتماده في 31 أكتوبر 2000، اعترفوا بالتقدم المحرز في إدماج النساء في عمليات السلام في القارة، بما في ذلك توفير التدريب للنساء الوسيطات والتشديد على أهمية تسهيل المشاركة الكاملة للمرأة في جهود تعزيز السلام. ورحب المشاركون بتفعيل شبكة النساء الأفريقيات في الوساطة.

3) التذكير بأن المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم هي أدوات تعزز بعضها البعض فيما يتعلق بمنع النزاعات / الأزمات وإدارتها وحلها على نحو فعال، وكذلك إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا. وفي هذا السياق، شدد المشاركون على الحاجة إلى التنفيذ المتزامن للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم.

4) التشديد على الحاجة إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية والوساطة، فضلا عن جهود إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، كأدوات الوقاية ضد الانتكاسات في النزاعات.

5) التشديد على الحاجة إلى زيادة تعزيز قدرة الإنذار القاري المبكر ومعالجة إنكار الدول الأعضاء لعلامات الإنذار المبكر بالأزمات التي تلوح في الأفق. وفي هذا الصدد، دعا المشاركون إلى مزيد من التلاحم والتماسك فيما بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي في جهود الدبلوماسية الوقائية.

6) التأكيد على الدور الحاسم للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها في توطيد السلم والاستقرار، مع الأخذ في الاعتبار المزايا النسبية وحقيقة أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها هي عادة أول المستجيبين والضامنة لمعظم اتفاقات السلام. واتفق المشاركون على أن قمة الاتحاد الأفريقي التي ستعقد في النيجر في يونيو / يوليو 2019، وتجمع بين رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، يمكن اعتبارها أيضا فرصة مثالية لوضع آلية حول الكيفية التي يمكن أن يعمل بها مجلس السلم والأمن، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية /الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، مجتمعة لمعالجة تحديات السلم والأمن على نحو أفضل في

القارة، في إطار مبادئ التضـــامن والتكامل بين الاتحاد والمجموعات الاقتصـــادية الإقليمية /الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

7) التأكيد على الأهمية الحاسـمة لاتخاذ تدابير إضـافية لضـمان تنسـيق جهود السـلام في أفريقيا بشـكل جيد والاستفادة منها في تنفيذ المشـروع الرئيسـي للاتحاد الأفريقي لإسـكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020.

8) التأكيد على الحاجة إلى تعزيز إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في القارة، خصوصا في البلدان الخارجة من النزاعات / الأزمات، بهدف تعزيز السلام والاستقرار. وفي هذا السـياق، شـدد المشـاركون على ضـرورة التعجيل بتفعيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا، في القاهرة، بمصـــر، ودعوا جميع الدول الأعضـــاء والشـــركاء إلى دعم المركز، بما في ذلك الدعم المالي، من أجل تمكين هذه المؤسـسـة الهامة التابعة للاتحاد الأفريقي من الاضـطلاع بمهمتها بشـكل فعال وتوفير القيمة المضافة المتوقعة في هذا الصدد.

9) الاتفاق على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتنشـيط وتعزيز عناصـر إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا بالنسبة للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، وتهيئة الظروف اللازمة للأنشـطة الإنمائية في أفريقيا. كما شـدد المشـاركون على ضـرورة أن قيام مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا بشـكل وثيق مع لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، طلبوا من المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة التأكد من أن المجلس يضـع قضـايا إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا على رأس جدول أعماله.

10) الاعتراف بالدور الحاسم للشراكات في توطيد السلام والتشديد على أهمية ضمان التنسيق والمواءمة وترابط الجهود. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أنه ينبغي توفيق أي مساعدة أجنبية مع احتياجات وأولويات أفريقيا، ولا تضـر بالملكية الأفريقية. علاوة على ذلك، شـدد المشـاركون على الحاجة إلى ضـمان إقامة شـراكات حقيقية حيث يكون لدى كلا الجانبين نفس الفهم للقضايا المطروحة على أرض الواقع.

(ب) إسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020 -التقدم المحرز والتحديات التي لا يزال يتعين معالجتها:

8. لقد تأثرت أفريقيا منذ أمد طويل بالنزاعات المسـلحة والأزمات المدمرة. وإذا كان عدد النزاعات قد انخفض بشكل كبير، فإن العنف يتفاقم الآن بسبب ارتفاع وانتشار خليط مميت من الإرهاب والتطرف والتشـدد وشـبكات الجريمة المنظمة المتفرقة في أنحاء مختلفة من قارتنا. وتتمثل النتيجة الصـافية في تعطيل الأنشـطة الاجتماعية والاقتصـادية في المناطق المتضـررة والخسـائر في الأرواح والدمار المادي والانتهاكات والاعتداءات الجسـيمة لحقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية. وفي هذا الصـدد، قرر الاتحاد الأفريقي اتخاذ إجراءات لضمان إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020. وقد وضع مجلس السلم والأمن، من جانبه، خارطة طريق رئيسـية تتضـمن خطوات عملية قابلة للتنفيذ ومحددة زمنياً يتعين اتخاذها لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020. بعد المناقشات، وافق المشاركون على ما يلي:

1) الإشادة بالتقدم الكبير في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسـكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، بما في ذلك إطلاق مجلس السـلم والأمن شـهر سـبتمبر كشـهر العفو، تماشـياً مع المقرر Assembly/AU/Dec.645(XXIX) الصـادر عن الدورة العادية التاسـعة والعشـرون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة يومي 3 و4 يوليو 2017، والذي حدد شهر سبتمبر من كل عام شهر العفو في أفريقيا للتسليم الطوعي للأسلحة / الأسلحة المملوكة بصورة غير قانونية.

2) التأكيد على أهمية احتفال جميع الدول الأعضـــاء في الاتحاد الإفريقي بشـــهر العفو الأفريقي، والدعوة في هذا الصـــدد إلى حملات توعية للجمهور. وحث المشـــاركون الدول الأعضـــاء على تقديم تقارير عن وضع تنفيذ شهر العفو.

3) الإقرار بوجود أدوات كافية لتحقيق هدف إســكات البنادق في أفريقيا، ووجود تقدم مطرد لتحقيق هذه الغاية. على الرغم من ذلك، شدد المشـاركون على ضـرورة أن تضـاعف أفريقيا وشـركاؤها جهودهم في تنفيذ خارطة الطريق الرئيســية للاتحاد الأفريقي بشـــأن إســكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020. وأبرز المشـــاركون أن خارطة الطريق الرئيســـية للاتحاد الأفريقي تحدد بوضـوح القضـايا الحرجة، التي تشـكل تهديدات خطيرة للسـلم والأمن في أفريقيا والتزام الدول الأعضـاء في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشـركاء الآخرين أمر بالغ الأهمية في التصـدي لتلك التحديات المحددة.

4) الإشـادة بالتقدم المحرز في إنعاش صـندوق السـلام التابع للاتحاد الأفريقي، والتأكيد على أهمية ضمان أن عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي تتمتع بقدر كبير من القدرة والتمويل لتمكينها من الوفاء بصـلاحياتها. كما أكد المشـاركون على أهمية أن تحصـل أفريقيا على المسـاهمات المقدرة من الأمم المتحدة كمصـــدر مســـتدام يمكن التنبؤ به لتمويل عمليات دعم الســـلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

5) التـذكير بـأن المنظومـة الأفريقيـة للســـلم والأمن والمنظومـة الأفريقيـة للحكم لا تزالان هيئتين مناسـبتين لأفريقيا للتصـدي بفعالية للأسـباب الهيكلية الرئيسـية للنزاعات المسـلحة. والتأكيد على ضـرورة أن يكون مجلس السـلم والأمن والمجموعة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة A3 أكثر ابتكارًا حول أفضل السبل لاستخدام الآليتين لإسكات البنادق في إفريقيا.

6) الاعتراف بأن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين النظراء هي واحدة من أفضل الآليات للدول الأعضـاء في الاتحاد الأفريقي لتقييم أنفسـها بطريقة موضـوعية وغير مسـيسـة، وتقاسـم الخبرات والدروس المستفادة بشأن تعزيز مؤسساتها الوطنية. وسلط المشاركون الضوء على أهمية إعادة تنشيط الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وضمان العضوية الشاملة من جانب جميع الدول الأعضـــاء في الاتحاد الأفريقي، وكذلك التمويل الذي يمكن التنبؤ به من ميزانية الاتحاد الأفريقي، إذ هي آلية فعالة لمعالجة بعض الأسـباب الهيكلية الرئيسـية للنزاعات في القارة. وأحاط المشاركون علماً بالمقرر الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي أُدمجت فيها الآليـة الأفريقيـة للمراجعـة المتبـادلـة بين النظراء في الميزانيـة القـانونيـة التي تمولها الدول الأعضاء.

7) التشـديد على أهمية منح الاهتمام الكافي لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسـية للاتحاد الأفريقي ورصـد التقدم ومواجهة أي تحديات في هذا الصـدد. كما أكد المشـاركون على ضـرورة أن تواصـل الأمم المتحدة والشركاء الآخرون تقديم الدعم في لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

8) وعند التطرق للأسباب الهيكلية والإنمائية والرئيسية للنزاعات في أفريقيا، شدد المشاركون على ضرورة الأخذ في الاعتبار التأثيرات الخارجية التي تسهم في اندلاع النزاعات في أفريقيا بما في ذلك التدفق غير المشـروع للأسـلحة إلى القارة. وفي هذا الصـدد، حث المشـاركون جميع البلدان على اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة التدفق غير المشـــروع للأســـلحة وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

9) التأكيد على الحاجة إلى الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لمنع النزاعات، بما في ذلك المشاركة الكاملة للشـــباب والنســـاء وكذلك القادة الدينيين وقادة المجتمعات الأفريقية، في جميع مراحل دورات النزاع، أي في مجال الوقاية والإدارة والقرار وإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، وكذلك في جهود بناء السلام في القارة.

(جـ) بشأن تغير المناخ وتأثيره على السلم والأمن في أفريقيا:

9. تؤدي الآثار المتزايدة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية إلى انخفاض كبير في إنتاج الأغذية، مما يؤدي إلى نقص المراعي وانعدام الأمن في المجتمعات المحلية. هذه هي أسباب الاضطرابات الاجتماعية والتنافس على الموارد التي تؤدي إلى النزاعات والأزمات في القارة. ووافق المشاركون بعد مداولات مكثفة على ما يلي:

1) الإشادة بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام الذي عقد في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2018، في نيروبي (كينيا)، والذي أكد على أهمية الاستخدام الاقتصادي للاقتصاد الأزرق، الذي يتراوح بين مصائد الأسماك المستدامة وصحة النظام البيئي والتلوث.

2) التأكيد على أنه لا توجد قارة محصنة ضد تأثير تغير المناخ. وفي هذا الصدد، أكد المشاركون على أهمية تنسيق النهج في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأكد المشاركون أيضا على أهمية معالجة أعراض تغير المناخ، فضلا عن أسبابه الرئيسية.

3) التشديد على ضرورة مواصلة تعبئة جبهة أفريقية موحدة على المستوى العالمي للتخفيف من آثار تغير المناخ على المستويين الإقليمي والقاري، وكذلك لوضع إطار قاري للاستجابة على نحو استباقي للانعكاسات الأمنية للنزاعات المتعلقة بتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، شجع المشاركون الدول الأعضاء على وضع سياسات وطنية حول القدرة على مقاومة تغير المناخ وآليات التنفيذ ذات الصلة. كما حثوا الدول الأعضاء على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وكذلك بناء القدرات في تعزيز التعاون عبر الحدود.

4) التأكيد على الحاجة إلى استخدام الأدوات الوقائية الأفريقية لاتخاذ مبادرات لمنع اندلاع النزاعات المسلحة والأزمات السياسية في المناطق الأكثر تضررا من تغير المناخ في القارة وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، كتدبير وقائي لضمان الأمن الغذائي، مع التأكيد على المناطق الأكثر تضررا من آثار تغير المناخ.

5) الدعوة إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود وبناء القدرات.

6) دعوة جميع الدول الأعضاء والشركاء إلى تعبئة الموارد اللازمة لتنشيط النظام الإيكولوجي في بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، كإحدى آليات التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ في هذه المناطق. كما دعا المشاركون جميع الدول الأعضاء إلى القيام بجهود مماثلة في أجزاء أخرى من القارة معرضة للآثار السلبية لتغير المناخ مثل الجفاف، لاسيما في أجزاء من منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، أكدوا على الحاجة إلى مكافحة التدهور البيئي وآثاره على القارة، المقترنة بانعدام الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي أصبحت دوافع رئيسية للهجرة وحركات اللاجئين.

7) حث جميع الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، على التوقيع والتصديق على اتفاقية باريس والتعجيل بتنفيذها والالتزام بنتائج قمة العمل الأفريقية التي عقدت في المغرب في عام 2016.

(د) بشأن تعزيز التعاون بين الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن - التقدم والدروس المستفادة في 2018/2017 والآفاق المستقبلية (دورة مغلقة لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي والمجموعة الأفريقية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)

10. منذ إطلاق الحلقة الدراسية رفيعة المستوى في عام 2013، في وهران، بالجزائر، استمر المشاركون يناقشون ويتبادلون وجهات النظر حول أفضل السبل التي يمكن أن يعمل بها كل من والمجموعة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي جنباً إلى جنب بغية تعزيز قدرة ورؤية المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة على مناصرة وتعزيز المواقف الأفريقية المشتركة في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. ومن خلال الحلقات الدراسية رفيعة المستوى، تم تحقيق مكاسب كبيرة، مثل إنشاء الوحدة التابعة لمجلس الأمن للتنسيق وطرق التفاعل بين مجلس السلم والأمن للاتحاد والمجموعة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة. وقد عززت هذه الإنجازات بشكل كبير تنسيق أنشطة المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقي. وخلال الحلقة الدراسية رفيعة المستوى السادسة، استعرض المشاركون تنفيذ الاستنتاجات السابقة واتفقوا على ما يلي:

1) الإقرار بالسياق العالمي الصعب الذي يعمل فيه أعضاء المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة والذي يتميز، من بين أمور أخرى، بالموجة الحالية للهجوم ضد تعددية الأطراف وقلة التماسك داخل مجلس الأمن. وفي هذا السياق، لاحظ المشاركون بقلق بالغ التحديات التي تواجه المجموعة الأفريقية A3 في تعزيز المواقف الأفريقية المشتركة والدفاع عنها في إطاره ودعوا جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز دعمها للمجموعة الأفريقية في مجلس الأمن الدولي من أجل المساهمة في ضمان المزيد من التنسيق والوحدة فيما بينها والتحدث بصوت أفريقي واحد داخل مجلس الأمن الدولي.
2) الإشارة مع التقدير إلى التنسيق والتعاون في أنشطة المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، أشاد المشاركون بالمجموعة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة لصياغة وعرض مشروع القرار المتعلق بتمويل أجندة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي لبحثه واعتماده من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
3) التشديد على ضرورة تواصل المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن الدولي بأعضاء آخرين من مجموعة حركة عدم الانحياز في الأمم المتحدة، وكذلك القيام بإنشاء آليات استراتيجية مع شركاء آخرين، من أجل حشد المزيد من الدعم السياسي لمساندة أجندة السلم والأمن الأفريقية في مجلس الأمن الدولي.
4) ملاحظة التحديات التي تواجه المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن الدولي في تعزيز المواقف الأفريقية المشتركة والدفاع عنها كما قررتها أجهزة السياسة للاتحاد الإفريقي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ودعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم دعمها لمجموعة أفريقيا في مجلس الأمن الدولي بهدف ضمان تعزيز التنسيق والوحدة والتحدث بصوت أفريقي واحد مشترك في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
5) حاجة المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن الدولي إلى أن تكون أكثر قدرة على التعامل بشكل أفضل مع التحديات المعقدة للسلم والأمن في القارة، بما يتماشى مع المقرر Assembly/AU/Dec.598 الذي اعتمدته الدورة العادية السادسة والعشرون لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة في يناير 2016.
6) الترحيب بالإعلان عن نية المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن تنظيم جلسة مفتوحة لمجلس الأمن الدولي حول إسكات البنادق في أفريقيا في فبراير 2019، تحت رئاسة غينيا الاستوائية، بهدف حشد الدعم لتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الإفريقي حول إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، ودعوة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والشركاء إلى تقديم دعمهم في هذا الصدد.
7) التأكيد على أهمية القيام ببعثات ميدانية مشتركة بين مجلس السلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تمشيا مع المقررات السابقة المتضمنة في البيانات المشتركة لاجتماعاتهما

المشتركة، بهدف تعزيز التعاون والمواءمة في مجال السلام والأمن في إفريقيا. ويتم الاتفاق على طرق إنشاء هذه البعثات الميدانية المشتركة بين المجلسين.

8) إعادة تأكيد الحاجة إلى قيام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بمواكبة برنامج عمله الشهري المؤقت مع برنامج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من أجل إتاحة الوقت الكافي لمجموعة أفريقيا في مجلس الأمن الدولي للقيام بالتحضيرات اللازمة. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد للغاية أن يتم التشاور بين رئيس مجلس السلم والأمن والرؤساء الأفريقيين في مجلس الأمن الدولي حول قضايا السلام والأمن الأفريقية عند صياغة برامج عملهم الشهرية. وشدد المشاركون على قيمة الإعلانات والمقررات والبيانات الصحفية الصادرة عن مجلس السلم والأمن، وكذلك قرارات أجهزة السياسة للاتحاد الأفريقي كإطار مرجعي لمجلس الأمن.

9) التأكيد على ضرورة أن يشير مجلس السلم والأمن، عند الضرورة، في إعلاناته أو بياناته الصحفية، إلى الخطوات التي من يتوقع أن تتخذها مجموعة أفريقيا في مجلس الأمن الدولي ولنقل مقررات مجلس السلم والأمن في الوقت المناسب إلى مجموعة أفريقيا في مجلس الأمن قبل انعقاد اجتماعاته، من أجل إتاحة الوقت الكافي للقيام بالتحضيرات اللازمة.

10) التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز قدرات الخبراء، في كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ومجموعة أفريقيا في مجلس الأمن الدولي لتنسيق أنشطتهم والتعاون والعمل معًا، بما في ذلك أثناء التحضير للاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة بينهما.

11) الإشادة بإثيوبيا، عضو مجموعة أفريقيا في مجلس الأمن المنتهية ولايتها، للدور المثالي الذي لعبته خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن الدولي، وتهنئة جنوب إفريقيا على انتخابها كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي، والتطلع إلى التزامها الثابت بالتعبير والدفاع عن المواقف المشتركة للاتحاد الإفريقي حول قضايا السلم والأمن المتعلقة بالقارة وتعزيزها خلال مدة عضويتها في مجلس الأمن. وشدد المشاركون على ضرورة أن يستمر مجلس الأمن الدولي في تعزيز التنسيق لتقوية المواقف الإفريقية المشتركة داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك لاطلاع مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقي بانتظام على أنشطتها داخل مجلس الأمن بما يتماشى مع إعلانات مجلس السلم والأمن ذات الصلة.

12) التشديد على ضرورة الاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن خلال الحلقات الدراسية رفيعة المستوي الخمسة السابقة والابتكار فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق في تعزيز تلك المكاسب. وفي هذا الصدد، أكد المشاركون على أهمية الحلقات الدراسية رفيعة المستوى ووافقوا على النظر في تغيير التوقيت بهدف ضمان مشاركة أكبر على المستوى المناسب. وطلبوا من المفوضية تقديم مقترحات لكي يتم النظر فيها من قبل مجلس السلم والأمن. كما اتفقوا على أن تقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي بتنظيم برنامج إرشادي لخبراء مجموعة أفريقيا في مجلس الأمن الدولي في نيويورك، على المستوى الفني، بعد الانتخابات الجديدة للمجموعة وقبل أن يأخذوا مقاعدهم داخل مجلس الأمن الدولي.

13) إعادة التأكيد على التزام مجلس السلم الأمن بأن يضمن أن مشروع قرار مجلس الأمن بشأن تمويل عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي، الذي قدمته مجموعة أفريقيا في مجلس الأمن الدولي، يجب أن ينظر فيه مجلس الأمن على وجه السرعة لاعتماده. وفي هذا الصدد، دعا المشاركون جميع البلدان الأفريقية والشركاء، بما في ذلك حركة عدم الانحياز إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار.

14) إعادة التأكيد على ضرورة أن تنفذ مجموعة أفريقيا في مجلس الأمن الدولي التفويض الذي منحها إياه مؤتمر الاتحاد الأفريقي بموجب المقرر المذكور أعلاه [Assembly/AU/Dec.598(xxvi) وشدد المشاركون على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن الدولي والمجموعة الأفريقية في نيويورك، من أجل حشد الدعم المطلوب بفعالية أكبر لتعزيز المواقف والمصالح الأفريقية المشتركة في عملية صنع القرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

15) تشجيع مجموعة أفريقيا في مجلس الأمن الدولي على مضاعفة جهودها في القيام بدور قيادي في الأجندة الأفريقية للسلم والأمن داخل مجلس الأمن للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أكدوا على

ضـرورة أن يضـطلع مجلس الأمن الدولي بدور ريادي في القرارات المتعلقة بقضـايا السلم والأمن في أفريقيا.

16) التشديد على ضـرورة ضـمان أن مجموعة أفريقيا في مجلس الأمن الدولي بعد انتخابها، ستأخذ في الحسبان تعزيز قدرات بعثاتها في نيويورك، بغية ضمان امتلاكها القدرة اللازمة للاضطلاع بفعالية بالمسؤوليات المترتبة على عضويتها في مجلس الأمن.

17) التأكيد على الحاجة إلى زيادة تعزيز قدرة بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، في ســـياق عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي الجارية، ولاسيما تحديد الهيكل الجديد.

18) الإشـــادة بالجزائر ونيجيريا لإعارتهما موظفين لبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي بهدف زيادة تعزيز قدرة المكتب، وفي هذا الصـدد، تشـجيع الدول الأعضـاء الأخرى، التي هي في وضـع يسمح لها بذلك، على تعيين موظفين آخرين في المكتب. وكذلك إعادة التأكيد على الحاجة الملحة للتصـدي لتحديات الكفاءة المتعددة الأوجه التي يواجهها المكتب .

رابعا. **قرار شكر:**

11. توجه المشـــاركون بالشـــكر لحكومة جمهورية كينيا، تحت قيادة فخامة أوهورو كينياتا، رئيس الجمهورية، وكذلك شعب كينيا، على كرم الضـيافة والظروف الممتازة التي وضـعت لضـمان التنظيم الناجح للحلقة الدراسـية رفيعة المسـتوى السـادسـة. وأعرب المشـاركون كذلك عن امتنانهم للشـركاء، وخصوصا النرويج وسويسرا، لما قدماه من دعم لتنظيم الحلقة الدراسية.

مشروع مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

الوثيقة، ASSEMBLY AU/6(XXXII)

إن المؤتمر،

1. **يحيط علماً** بالجهود المتواصلة المبذولة لإيجاد حل دائم للأزمة في ليبيا، بما في ذلك البلدان المجاورة ولجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى بشأن ليبيا، فضلاً عن المؤتمر المنعقد في باليرمو بصقلية في نوفمبر 2018. **يطلب** المؤتمر من رئيس المفوضية الإسراع بالجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي حول المصالحة في ليبيا في أديس أبابا في عام 2019 تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. **يحيط المؤتمر علما** بالجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي للنزاع في ليبيا، بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية التي وقعتها الأطراف الليبية في 2015، في الصخيرات، المغرب. **يحيط المؤتمر علماً أيضاً** بالنتائج التي توصل إليها الاجتماع الوزاري للبلدان المجاورة لليبيا المنعقد في الخرطوم في 29 نوفمبر 2018. **ويؤكد المؤتمر مجددا** التزام الاتحاد الأفريقي المستمر بمواصلة العمل مع أصحاب المصلحة الليبيين والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بهدف إحلال السلام الدائم والأمن والاستقرار وتحقيق المصالحة في ليبيا.

2. **يثني** على الشعب الملغاشي وأصحاب المصلحة لإجراء عملية الانتخابات الرئاسية بشكل سلس وسلمي. **يهنئ** المؤتمر الرئيس أندري راجولينا على انتخابه، **ويؤكد مجددا** التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة دعم مدغشقر في مسيرتها نحو تعزيز الديمقراطية والتنمية. **يشيد** المؤتمر بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الممثل السامي لرئيس المفوضية لإسكات البنادق في أفريقيا، سعادة السفير رمطان العمامرة على جهوده الدؤوبة لتحقيق الاستقرار والمصالحة في مدغشقر، بالإضافة إلى الممثل الخاص لرئيس المفوضية لدى مدغشقر، السيدة حواء أحمد يوسف.

3. **يؤكد مجددا** التزامه بالسلام والاستقرار في **جزر القمر**، مشيرا إلى أن الاتحاد الأفريقي هو الضامن للاتفاق الإطاري للمصالحة في جزر القمر، الموقّع في فومبوني، في 17 فبراير 2001. وفي هذا الصدد، **يحث** المؤتمر جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس قدر الإمكان ومواصلة البحث عن حل دائم لخلافاتهم، من خلال الحوار والتشاور، لا سيما فيما يتعلق بطرائق تنفيذ الإصلاحات الدستورية والمؤسسية والانتخابات المقبلة. **ويشجع** المؤتمر رئيس المفوضية على الشروع دون تأخير في إجراء مشاورات مكثفة مع شركاء الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الأمم المتحدة، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومع شركاء دوليين آخرين عند الاقتضاء، بهدف تنسيق أعمالهم في جزر القمر لإتاحة الفرصة لأكبر قدر ممكن من توافق الآراء قبل الانتخابات خلال عام 2019.

4. **يشيد** بالحكومة الاتحادية الصومالية للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية. كما **يثني** المؤتمر على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لدورها الحاسم في إضعاف شوكة جماعات الشباب والمجموعات الإرهابية الأخرى في الصومال، وكذلك في تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية. يشيد المؤتمر مجددا، بالبلدان المساهمة بقوات وعناصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي لتضحياتها الهائلة في مجال تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال. **يحث** المؤتمر الحكومة الفيدرالية والدول الفيدرالية الأعضاء في الصومال على بذل قصار الجهد لإيجاد حلول دائمة لخلافاتها، ريثما يتم الانتهاء من جميع الجوانب المتعلقة بالاتحاد في الدستور الجديد الذي سيتم صياغته، والذي سيسهل تنفيذ

المنظومة الوطنية للأمن والعمليات الانتخابية، في الفترة 2020-2021، لا سيما الحاجة إلى الاقتراع العام الذي سيسمح للشعب الصومالي بالتعبير عن إرادته بشأن مستقبل بلدهم.

5. **يشيد** بحكومة السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لجهودها التعاونية التي سهلت استمرار تنفيذ قرار مجلس الأمن 2429 بشأن خفض عدد القوات. **يشدد** المؤتمر على ضرورة إحلال سلام دائم في دارفور من خلال الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، **يشجّع** المؤتمر المفوضية، على العمل مع الأمم المتحدة، للقيام بالمبادرات المناسبة بهدف ضمان تعبئة الأموال الكافية لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما النزاع في دارفور. **يحث** المؤتمر الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال، بدعم من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان وجنوب السودان، على مواصلة العمل لإيجاد حل دائم لقضية منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بما في ذلك تهيئة الظروف المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين، **ويشيد** باستمرار مشاركة حكومة السودان في هذا الصدد.

6. **يرحب** بالتزام الرئيسين عمر حسن البشير وسيلفا كير ميارديت بضمان السلم بين بلديهما من خلال اتفاقيتي التعاون لعامي 2012 و 2013، **ويشجع** الدولتين على مواصلة جهودهما من أجل تعزيز حسن الجوار الذي سيساهم في تعزيز بناء دولتين قابلتين للتعايش جنباً إلى جنب بسلام ووئام. **يدعو** المؤتمر الدولتين إلى معالجة الوضع النهائي لأبيي من أجل تعزيز أمنهما الحدودي المشترك **ويشجعهما** على مواصلة التعاون مع الاتحاد الأفريقي لحل المشاكل العالقة كما هو موضح في اتفاقية التعاون المتعلقة بحدودهما المشتركة، بما في ذلك أبيي وغيرها من المناطق المتنازع عليها.

7. **يرحب** بالتوقيع على الاتفاق الذي تم تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في 12 سبتمبر 2018. **يشيد** المؤتمر بأصحاب المصلحة في جنوب السودان للدور القيادي الذي اضطلعوا به منذ التوقيع على الاتفاق الذي تم تنشيطه لتسوية النزاع في جنوب السودان. **ويدعو** مجموعات المعارضة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق، أن تقوم بذلك دون أي شروط مسبقة. **يدعو** المؤتمر أيضا الأطراف في جنوب السودان للتنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بهدف إتاحة الفرصة لعملية السلام المتجددة. **ويشجع** المجتمع الدولي على تقديم الدعم السياسي والمالي لعملية السلام، وخاصة تنفيذ الترتيبات الأمنية. **يشيد** المؤتمر برؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى إحلال السلام الدائم والأمن والاستقرار في جنوب السودان. **يشجّع** المؤتمر فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المختص على مواصلة دعمها لعملية السلام، بما في ذلك من خلال دعم اللجنة المستقلة لترسيم الحدود. **يدعو** المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن المجتمع الدولي لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، بهدف ضمان دعم الاتحاد الأفريقي الفعال لعملية السلام. **يشيد** المؤتمر بفخامة السيد فستوس موغاي، رئيس بوتسوانا السابق، لقيادته المستنيرة للجنة المشتركة للرصد والتقييم منذ إنشائها، **ويدعو** الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، للإسراع في تعين خلف له.

8. **يثني على** قادة منطقة القرن الأفريقي للتطورات الإيجابية التي تشهدها المنطقة والتي تعد خطوات حاسمة نحو توطيد أركان السلام والاستقرار في هذا الجزء من القارة. **يؤكد المؤتمر مجددا** التزام الاتحاد الأفريقي بدعم العملية الجارية بين إثيوبيا وإرتريا، وكذلك الإعلان المشترك بين إثيوبيا وإريتريا والصومال، والاتفاق بين إرتريا وجيبوتي، **ويشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على دعم جهود الإقليم لتوطيد السلام، وتسهيل التكامل الإقليمي الفعال في إطار جهود التكامل القاري الأعم. **ويثني** المؤتمر أيضا على فخامة السيد إسماعيل عمر جيله رئيس جيبوتي وفخامة السيد أسياس أفورقي رئيس إرتريا لجهودهما والتزامهما بتطبيع العلاقات بين البلدين، في إطار بيان مجلس السلم والأمن ذي الصلة، وقرار الأمم المتحدة 2446 (2018). و**يشجع** المؤتمر مجلس السلم والأمن، بدعم من المفوضية، بما في ذلك من خلال فريق التنفيذ رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، على استمرار المشاركة

في ديناميات التغيير في القرن الأفريقي. وفي هذا الخصوص، **يشدد** المؤتمر على ضرورة إجراء مشاورات مكثفة على مختلف المستويات من أجل الدعوة لعقد مؤتمر السلام والأمن والاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي في وقت مبكر، وفقاً لمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.472 (XX) الصادر عن دورته العادية العشرين المنعقدة يومي 27 و28 يناير 2013.

9. **يرحب** بالتنظيم السلمي للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و**يثني** على جمهورية الكونغو الديمقراطية، شعبا وحكومة، من أجل الانتقال السلمي التاريخي. و**يهنئ** المؤتمر فخامة السيد فليكس أنطوان تشيلومبو تشيسكيدى على انتخابه رئيسًا لجمهورية الكونغو الديمقراطية **ويؤكد مجددا** التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة العمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر أصحاب المصلحة الكونغوليين من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الخصوص، **يشجِّع** المؤتمر جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين على الحفاظ على مصالح بلادهم العليا فوق جميع الاعتبارات الأخرى والعمل معا. **ويدعو** المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي إلى دعم السلطات الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى توطيد السلام والأمن والاستقرار في بلادهم وفي المنطقة. و**يجدد** المؤتمر طلبه إلى الاتحاد الأوروبي بالرفع الفوري للعقوبات المفروضة على بعض الأطراف السياسية الفاعلة الكونغولية.

10. **يرحب** بالتوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في 6 فبراير 2019، المبرم بين الحكومة والجماعات المسلحة **لجمهورية أفريقيا الوسطى**، تحت إشراف المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. **ويشيد** المؤتمر برئيس المفوضية ومفوض السلم والأمن، اللذين يعملان معا مع بلدان الإقليم والأمم المتحدة، لجهودها ومبادراتها المتجددة التي أتاحت إبرام هذا الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه خلال الحوار السياسي المباشر في الخرطوم، السودان. و**يحث** المؤتمر جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى على وضع مصالح بلادهم فوق جميع الاعتبارات الأخرى والتمسك بالتزامهم والعمل معاً، بحسن نية، في تنفيذ الاتفاق. و**يشجع** المؤتمر المفوضية وبلدان المنطقة والشركاء على تقديم الدعم اللازم للتنفيذ الفعال للاتفاق الذي ينبغي أن يقطع شوطا طويلا في المساهمة في استعادة السلم والأمن والاستقرار وتحقيق المصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. **ويشيد** المؤتمر بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما المملكة المغربية، رئيسة تشكيلة الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى، لما تبذلها من جهود وما تبديه من التزام بمواصلة حشد الدعم لجهود السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. **ويدعو** المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي إلى دعم وتعزيز البرنامج الوطني للانتعاش وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

11. **يهنئ** حكومة بوروندي على الشروع في العملية التحضيرية للانتخابات، ولا سيما إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة، في 31 أغسطس 2018، وفقا للقانون الانتخابي البوروندي، وكذلك لجنة تتقصي الحقائق والمصالحة، تمشيا مع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، الموقع في 28 أغسطس 2000. وفي هذا الخصوص، **يرحب** المؤتمر، **مرة أخرى**، بإعلان الرئيس بيير نكورونزيزا عن عدم الترشح للانتخابات الرئاسية في 2020، و**يحث** الحكومة والأحزاب السياسية على العمل معا من أجل حسن سير الانتخابات المقبلة. و**يعرب** المؤتمر **عن تقديره** لجماعة شرق أفريقيا، وعلى وجه الخصوص، لفخامة الرئيس يوري ك.موسيفيني رئيس أوغندا، الوسيط وكذلك للميسر، الرئيس الأسبق بنيامين مكابا، **ويؤكد الحاجة** إلى مبادرات متجددة، بدعم من الاتحاد الأفريقي، لمساعدة البورونديين في جهودهم الرامية إلى توطيد السلم والأمن في بلادهم. **ويؤكد مجددا** طلبه إلى الاتحاد الأوروبي بالرفع الفوري للعقوبات الأحادية المفروضة على جمهورية بوروندي.

12. **يعرب عن دعمه الكامل** للجهود الجارية في غينيا بيساو، تحت قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، و**يؤكد** لجميع أصحاب المصلحة استعداد الاتحاد الأفريقي وعزمه على مواصلة دعم شعب غينيا بيساو من أجل التغلب على التحديات التي يواجهونها حالياً، في الوقت الذي يستعدون فيه للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في مارس 2019. و**يشجع** المؤتمر الحكومة والأطراف في غينيا بيساو على وضع واعتماد مدونة لقواعد السلوك، بما يتماشى مع القيم المشتركة والصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. و**يشيد** المؤتمر بجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لدعمهم تنظيم الانتخابات المرتقبة و**يدعو** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأعم إلى مواصلة تقديم الدعم اللوجستي والمالي اللازم إلى غينيا بيساو في هذه المرحلة الحرجة من بناء صرحها الديمقراطي. و**يشيد** المؤتمر أيضا بالدور الهام الذي تضطلع به المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو في توطيد السلام في غينيا بيساو، رغم التحديات التشغيلية والمالية، **ويؤكد الحاجة** إلى الدعم المالي المستمر من أجل الحفاظ على عمليات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو إلى حين تحقيق التمكين اللازم لقوات الأمن الوطني في غينيا بيساو.

13. **يهنئ** سعادة السيد بوبكر كيتا، على انتخابه رئيساً لجمهورية **مالي**، **ويشجع** الأطراف المالية على التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، لمضاعفة الجهود من أجل تنفيذ أكثر فاعلية وسرعة لالتزاماتها. و**يؤكد المؤتمر مجددا** على الدور المركزي لاتفاق الجزائر في جهود تحقيق الاستقرار بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكافحة الجماعات **الإرهابية** التي ستكون أكثر عزلة من خلال تنفيذ أفضل للاتفاق. **يشجع** المؤتمر جميع أصحاب المصلحة الماليين على المشاركة بإخلاص في الحوار وبناء أكبر إجماع ممكن حول الإصلاحات الدستورية والمؤسسية المقررة بما يتماشى مع الاتفاقية وتعميق الديمقراطية في البلاد. **ويدين** المؤتمر بشدة جميع الهجمات الإرهابية في مالي **ويؤكد** على الحاجة إلى الجهود المبذولة لوقف امتداد الهجمات الإرهابية إلى وسط مالي. كما **يدين** المؤتمر بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في بوركينا فاسو **ويشجع** المفوضية على مواصلة جهودها الرامية إلى معالجة الوضع الأمني الهش في منطقة الساحل، بالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة، من خلال عملية نواكشوط، والشركاء بما في ذلك من خلال التصدي الفعال للأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. **يجدد** المؤتمر مناشدته للمجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، بما في ذلك التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والدائم، الذي سيسمح للقوة بتنفيذ ولايتها الثقيلة المتمثلة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، **ويدعو** إلى توسيع نطاق الدعم الاستراتيجي من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل التشغيل الكامل لقوة مجموعة دول الساحل الخمس من أجل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة بشكل فعال. **يرحب** المؤتمر بنتائج قمة دول مجموعة دول الساحل الخمس المنعقدة في واجادوجو في 6 فبراير 2019.

14. **يحيط المؤتمر علماً** بالجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان حوض بحيرة تشاد لدحر جماعة بوكو حرام الإرهابية، من خلال فريق العمل المشترك المتعددة الجنسيات، **ويدعو** المفوضية إلى مواصلة وتكثيف دعم الاتحاد الأفريقي لبلدان المنطقة في معركتها ضد بوكو حرام. **يرحب** المؤتمر بنتائج المؤتمر الوزاري للدول الأعضاء في حوض بحيرة تشاد بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنعقد في 30 أغسطس 2018، في أبوجا، نيجيريا، والذي صدق واعتمد الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش والمرونة في المنطقة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2349. **يدعو** المؤتمر الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد إلى دعم وضع خارطة طريق واضحة واستراتيجية شاملة لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاستراتيجية. كما يدعو المؤتمر وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي التي أنشئت حديثاً إلى الاضطلاع بدور رائد في تنفيذ الاستراتيجية من خلال،

من بين أمور أخرى، المساهمة في وضع خارطة طريق التنفيذ وخطة تعبئة الموارد. **يجدد المؤتمر** دعوته لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والمجتمع الدولي بأكمله لتوسيع نطاق الدعم المالي والفني اللازم لدعم تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك الدعم الإضافي لفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات من أجل تعزيز المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن. **يشيد** المؤتمر بعقد مؤتمر دولي بشأن إنقاذ بحيرة تشاد من جانب نيجيريا بالتعاون مع هيئة بحيرة تشاد واليونسكو، في الفترة من 26 إلى 28 فبراير 2018، الامر الذي يلفت الانتباه إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المتعددة الأوجه وزيادة انعدام الأمن الناجم عن انكماش البحيرة على مدى العقود الثلاثة الماضية، مما يؤكد الحاجة إلى جهود منسقة لإنعاش البحيرة، كما دعا إلى ذلك مجلس السلم والأمن في البيان(PSC / PR / BR. (DCCLXXIV الصادر عن اجتماعه الـ 774 المنعقد في 21 مايو 2018. وفي هذا الصدد، **يصادق** المؤتمر على نتائج المؤتمر (إعلان أبوجا)، ولا سيما مبادرة نقل المياه بين الحوض باعتبارها مشروعا أفريقيا شاملا لإعادة تأهيل بحيرة تشاد وتعزيز الملاحة، والتنمية الصناعية والاقتصادية.

15. **يشيد** بجمهورية مصر العربية والمفوضية لدورهما الفعال في الجهود المبذولة لتفعيل مركز إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات التابع للاتحاد الأفريقي، **ويدعو إلى** الاختتام السريع لاتفاق استضافة المركز. وفي هذا السياق، يعبر المؤتمر عن تقديره لمصر لتوفير الأرض والمرافق الأخرى للمركز. وشجع المؤتمر الدول الأعضاء على توفير الموارد اللازمة، ولا سيما التمويل، لدعم التشغيل الكامل للمركز. يشجع المؤتمر المشاورات الجارية بين المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمفوضية من أجل عملية استكمال استراتيجية وسياسة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن مركز إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع، **ويحث** المفوضية على ضمان استكمال هذه الوثائق في الوقت المناسب من أجل تسهيل تنفيذ مبادرات إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في المنطقة.

16. **يؤكد من جديد عزمه** على تعزيز جهوده للعمل بشكل أفضل وأكثر فعالية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا. وفي هذا الصدد، **يشجع** المؤتمر الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من الأدوات الهيكلية لمنع النزاعات التي وضعتها المفوضية، بما في ذلك تقييم مواطن الضعف الهيكلي القطري واستراتيجية التخفيف الهيكلي للضعف في البلد، وتعزيز قدرات الشباب على المشاركة الفعالة في قضايا السلم والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري. **كما يشجع** المؤتمر الدول الأعضاء على مواصلة دعم عمل فريق الحكماء في مساهمته في جهود السلام داخل القارة، **ويؤكد** على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتعزيز قدرات المرأة على المشاركة في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

17. **يشيد** بمجلس السلم والأمن على جهوده المستمرة في زيادة تعزيز القوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك الخطوات الجارية لتسهيل مواءمة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في إطار القوة الأفريقية الجاهزة وضمان تفعيل القاعدة اللوجستية القارية في دوالا، الكاميرون، بشكل كامل وإنشاء المستودعات اللوجستية الإقليمية للقوة الأفريقية الجاهزة. وفي هذا السياق، **يطلب** المؤتمر من المفوضية التعجيل بتنفيذ أحكام بيان مجلس السلم والأمن [PSC/PR/COMM.(DCCCXXI)] بما في ذلك المصفوفة التي تم اعتمادها في اجتماع مجلس السلم والأمن الـ 821 المنعقد في 9 يناير 2019 بشأن موائمة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في إطار القوة الأفريقية الجاهزة.

18. **يعرب عن قلقه الشديد** إزاء الهجمات الإرهابية المتزايدة في أجزاء من القارة **ويعيد تأكيد إدانته** لجميع أعمال الإرهاب المرتكبة في القارة أيا كان مرتكبها، ومكانها وأغراضها، **كما يؤكد أيضا** عزم الاتحاد الأفريقي على تخليص أفريقيا من آفة الإرهاب والتطرف العنيف، والذي لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. ويعرب **مؤتمر الاتحاد عن تضامنه الكامل** مع البلدان المتضررة وضحايا الإرهاب. كما

يرحب المؤتمر بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، من خلال تعزيز التشريعات والقدرة التشغيلية والتنسيق بين الهياكل الوطنية ذات الصلة **ويشيد** بمساهمة المؤسسات الأفريقية المخصصة لدعم الدول الأعضاء في مكافحتها للإرهاب، وهي لجنة دوائر الأمن والاستخبارات في أفريقيا والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب والآلية الأفريقية للتعاون الشرطي خاصة في مجال الإنذار المبكر والتحليل وبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. **ويعرب المؤتمر عن القلق** من أنه رغم التقدم المحرز في وضع إطار شامل للمعايير والتنفيذ لمكافحة الإرهاب، لا تزال هناك فجوات خطيرة من حيث التنفيذ والمتابعة، مما يقوض فعالية استجابة أفريقيا لتهديد الإرهاب والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر **يؤكد على الحاجة الملحة** لنهج عملي موجه للتعبير بشكل ملموس عن التزام الدول الأعضاء بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بكافة أشكاله ومظاهره **ويشجع** جميع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب تشمل الوقاية والاستجابة وإعادة البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. **ويدعو** المؤتمر الدول الأعضاء إلى تشجيع تبادل الخبرات في مجال مكافحة التطرف العنيف وخطاب الكراهية.

19. **يجيز** قرار مجلس السلم والأمن بطلب من المفوضية، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، استكشاف طرق لتعزيز آليات الاتحاد الأفريقي القائمة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية بشأن حماية الطفل وعلى هذا الأساس، وضع هيكل لحماية الطفل كمنظمة فرعية تابعة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، ليتم بحثها واعتمادها من قبل مجلس السلم والأمن. بالإضافة إلى ذلك، **يدعو** المؤتمر المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية إلى تعيين نقاط اتصال لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة من أجل تسهيل التنسيق الفعال مع الآليات القائمة لحماية الطفل وفعاليتها. وفي هذا السياق، **يوافق** المؤتمر على طلب مجلس السلم والأمن من رئيس المفوضية بتعيين مبعوث خاص معني بالأطفال في حالات النزاع، ليكون بمثابة واجهة سياسية عالية المستوى بين الأطفال في أفريقيا والاتحاد الأفريقي. **ويؤكد** الاتحاد أيضًا على قرار مجلس السلم والأمن بإنشاء إطار عمل قاري للإبلاغ والمراقبة من أجل تزويد الاتحاد الأفريقي ببيانات دقيقة وموثوق بها وحديثة حول محنة الأطفال في حالات النزاع العنيف والأزمات.

20. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بدمج الاستجابات لآثار تغير المناخ في سياساتها الخاصة باللاجئين والنازحين داخليًا. **ويستحضر** المؤتمر البيان [PSC / PR / BR. (DCLCXXV)] الصادر عن مجلس السلم والأمن في جلسته الـ 775 المعقودة في 22 مايو 2018، ويشدد على أهمية حماية الدول الأعضاء النازحين ومخيمات اللاجئين، ضد أي شكل من أشكال العسكرة والحفاظ على الطابع المدني لهذه المخيمات. **ويوافق** المؤتمر على قرار مجلس السلم والأمن **ويطلب** من رئيس الاتحاد الأفريقي تعيين مبعوث خاص للاتحاد الأفريقي للتغير المناخي والسلام والأمن في أفريقيا. **ويطلب** المؤتمر من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي) بالإضافة إلى البلدان المضيفة، للمضي قدماً في تعداد اللاجئين والنازحين داخلياً وتسجيلهم، مع مراعاة الأرقام التي قدمتها هذه المنظمات الدولية ذات الصلة.

21.21. يشيد بالجهود التي يبذلها مجلس السلم والأمن الذي اجتمع في القاهرة، مصر في الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2018، في خلوة مخصصة لتقييم حالة تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحوكمة، بهدف وضع أساس متين لإصلاح مجلس السلم والأمن، على النحو المطلوب في مقرر مؤتمر الاتحاد / Assembly/AU.Dec.635 المعتمد في يناير 2017. وفي هذا الصدد، يشجّع المؤتمر مجلس السلم والأمن، بالعمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية، لمواصلة

الجهود والتطلع للحصول على النتائج النهائية للجهود الجارية، وبخاصة المقترحات الملموسة بشأن إصلاح مجلس السلم والأمن.

22. **يجيز** استنتاجات الحلقة الدراسية السادسة الرفيعة المستوى المعنية بالسلم والأمن في أفريقيا، المنعقدة في نيروبي، كينيا، من 13 إلى 14 ديسمبر 2018. ويثني المؤتمر على الجهود التي بذلها الأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تعزيز المواقف والشواغل الأفريقية المشتركة والدفاع عنها، والتي تقررها أجهزة الاتحاد الأفريقي للسياسات، داخل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، **يشيد** المؤتمر بإثيوبيا لإسهامها الذي لا يقدر بثمن، خاصة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بموقف الاتحاد الأفريقي بشأن تمويل أجندة السلام والأمن الأفريقي من خلال تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام لضمان الحصول عليه من المساهمات المقدرة للأمم المتحدة. **ويرحب** المؤتمر بانتخاب جمهورية جنوب أفريقيا كعضو غير دائم في مجلس الأمن ويتطلع إلى الأمام إلى مساهمة جنوب أفريقيا في دفع عجلة برنامج السلام والأمن الأفريقي في مجلس الأمن. ويشيد المؤتمر بكوت ديفوار بتقديمها لمشروع قرار، بعد أن يوافق عليه مجلس السلم والأمن، إلى مجلس الأمن **ويطلب** من الأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن مواصلة توضيح موقف أفريقيا بشأن هذا الموضوع والدفاع عنه وتعزيزه. ويوصي المؤتمر أيضا غينيا الاستوائية بتقديمها مشروع قرار بشأن إسكات البنادق بحلول عام 2020، **ويدعو** الأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن الدولي وجميع أعضاء المجموعة الأفريقية في نيويورك إلى العمل معا، بغية تيسير اعتماد هذا القرار الهام. **ويحيط المؤتمر** علما بجميع التحديات التي تواجه الأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن جهودها للدفاع عن المواقف الأفريقية المشتركة وتعزيزها داخل مجلس الأمن **ويطلب** من مجلس السلم والأمن العمل مع المفوضية لإيجاد أفضل السبل والوسائل لزيادة تعزيز الدعم لعمل الأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن الدولي في نيويورك.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2019-02-11

Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8996

Downloaded from African Union Common Repository